عبارة سيبويه وفصاحته في ميزان النقد

إعداد:

عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي

الأستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها

جامعة القصيم

بسم الله الرحمن الرحيم

• **ملخص البحث:**

رصانة لغة سيبويه في كتابه وجودة سبكه وحسن أسلوبه أمر اعترف به العلماء بشكل عام، ولم أجد منصفاً تنقص سيبويه في هذا، ووجود بعض الأخطاء أو الهنات أمر لا يخلو منه عمل بشري، وقد حرصت في هذا البحث على تتبع المآخذ التي أخذت على سيبويه بسبب عبارته، محاولاً قدر الإمكان تبرئته مما رمي به لكن دون تعصب ولا تحيز، لأني أؤمن بأنه ليس غريباً ولا معيباً أن يتعرض سيبويه وكتابه لنقد علمي للعبارة والأسلوب، ومن حق العلماء والباحثين أن يناقشوا سيبويه فيما صاغه وسطره، وأن يحاكموه وفق ما قعده وقرره، لكن تلك المناقشة لابد أن تكون في حدود الأدب، ففضل سيبويه لا ينكره إلا جاحد.

وقد جاء هذا البحث الذي عنونته بـ «عبارة سيبويه وفصاحته في ميزان النقد»، في ستة مباحث مسبوقة بمقدمة وتمهيد ومتلوة بخاتمة، تحدثت في التمهيد بشكل موجز عن مكانة سيبويه وكتابه، وفي المبحث الأول تحدثت عن فصاحة سيبويه قلماً ولساناً، وفي الثاني تحدثت عن موقف النحويين من مخالفة سيبويه، وفي الثالث ذكرت ثمانية أساليب اتهم فيها سيبويه بمخالفة تقعيداته، وفي الرابع ذكرت أسلوبين استخدم فيهما سيبويه الفصيح وترك الأفصح، وفي الخامس ذكرت ستة أساليب ومفردات لُحِّنَ فيها سيبويه وخطئ، وفي السادس ذكرت أسلوباً واحداً صوبه بعض النحويين بدلالة استعمال سيبويه له، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه.

الكلمات المفتاحية: عبارة سيبويه، لغة سيبويه، فصاحة سيبويه، اللحن والخطأ.

*****

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلقه وخاتم رسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

عند النظر فيما نُقِل لنا عن سيبويه أو فيما سطره في كتابه نحن أمام ثلاثة أشياء:

نص مسموع صريح، وهذا لابد أن نخضع ونسلم له، ولا مانع من تقديسه لغويّاً إن صح هذا التعبير، لأن ما يرويه سيبويه من نصوص في مقام رفيع من حيث الجودة والضبط والأمانة، وهذا لا نزاع فيه[1].

فهم سيبويه لمسائل اللغة، والتدليل لها بما سمعه أو قاسه، وهو أمر معتبر فعلمية سيبويه ونباهته لا يتجادل فيها اثنان، فإن وجد له مخالف فيما فهمه واستنبطه، نظرنا في أدلة كل قول، فما وافق الدليل أخذنا به، وما خالفه تركناه، فالعالم لا يتابع على خطئه أو على رأيه المرجوح إذا قام دليل ظاهر على خطئه أو رجحان غيره عليه، ولو فعلنا خلاف ذلك لوقعنا في التقديس المذموم.

أسلوب سيبويه وصياغته لهذه المسائل، وهو محور الدراسة في هذا البحث، ويجب أن أشير أولاً إلى أن رصانة لغة سيبويه وحسن أسلوبه في كتابه وجودة سبكه لما يتحدث عنه من قضايا أمر اعترف به العلماء، ولم أجد منصفاً تنقص سيبويه في هذا، ومن يتأمل في كتاب سيبويه ويتدبر سيجد نفسه أمام إمام عظيم استحق بجدارة أن ينال إمامة النحو ورئاسته، ووجود بعض الأخطاء أو الهنات أمر لا يخلو منه عمل بشري، والذي أؤمن به أنه ليس بغريب ولا معيب أن يتعرض سيبويه وكتابه للنقد العلمي، ومن حق العلماء والباحثين أن يناقشوا سيبويه فيما صاغه وسطره، وأن يحاكموه وفق

(١) ينظر الحديث عن أمانة سيبويه وضبطه لمروياته في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٦٠، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٥، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٥٩، والخزانة ٨/ ١٧.

ما قعده وقرره، لكن تلك المناقشة لابد أن تكون في حدود الأدب ففضل سيبويه على جميع النحويين لا ينكره إلا جاحد.

وقد عنونت هذا البحث بـ «عبارة سيبويه وفصاحته في ميزان النقد»، ويتضمن بعد المقدمة تمهيداً وستة مباحث، تحدثت في التمهيد بشكل موجز عن مكانة سيبويه وكتابه، وفي المبحث الأول تحدثت عن فصاحة سيبويه قلماً ولساناً، وفي الثاني تحدثت عن موقف النحويين من مخالفة سيبويه وتخطئته، وفي الثالث ذكرت ثمانية أساليب اتهم فيها سيبويه بمخالفة تقعيداته، وفي الرابع ذكرت أسلوبين استخدم فيهما سيبويه الفصيح وترك الأفصح، وفي الخامس ذكرت ستة أساليب ومفردات لُحِّن فيها سيبويه وخطئ، وفي السادس ذكرت أسلوباً واحداً صوبه بعض النحويين بدلالة استعمال سيبويه له، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه.

التمهيد: مكانة سيبويه وكتابه:

أجمع العلماء والباحثون قديماً وحديثاً على الإشادة بسيبويه[1] وبكتابه، وأكدوا على أنه إمام النحويين بلا منازع، وعظيمهم بلا مدافع، وأقوالهم في الثناء عليه وعلى كتابه كثيرة جداً، ولو ذكرت كل ما وقفت عليه في هذا الشأن لكان من ذلك كتاب ضخم، ويكفي أن أقول إنه بلغ من فضل سيبويه وسبقه أن شيوخه صاروا يعرفون به، فيقال: فلان شيخ سيبويه، بل إن بعضهم ما كان ليعرف لولا أخذ سيبويه عنه، يقول الذهبي في ترجمة الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد: «أخذ عنه سيبويه، ولولا سيبويه لما كان يعرف»[2]، ووجدت بعض أصحاب التراجم يعرفون بالعلم المشهور الخليل بن أحمد بقولهم: «أستاذ سيبويه»[3]، ويعرفون ببعض تلامذته أو شراح كتابه بـــ تلميذ سيبويه، أو صاحب سيبويه، أو شارح كتاب سيبويه، أو ما أشبه ذلك من العبارات، ووجدت بعضهم ينسب علم النحو إلى سيبويه، فمقولة: درس نحو سيبويه، أو نظر في نحو سيبويه، تساوي عند بعض أصحاب التراجم عبارة: درس النحو، أو نظر فيه[4]، ومقولة كان إماماً في كتاب سيبويه، تساوي عندهم كان إماماً في النحو[5]، وكان يكفي في الشخص ليعد من الثقات أن يروي عنه سيبويه[6]، وعبارة «وهو أحد من روى عنهم سيبويه» شائعة في كتب التراجم، وهي كافية في الحكم على أمانة الشخص المتحدث عنه، ولشدة ارتباط سيبويه بهذا العلم الذي يصون اللسان من اللحن

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، ويكنى أبا بشر، وقيل أبا الحسن، وقيل أبا عثمان، ولكن أثبتها وأشهرها أبو بشر، الملقب بسيبويه، توفي على الأرجح سنة ١٨٠هـ، وقد ترجمت له جميع كتب التراجم بلا استثناء، ينظر منها: أخبار النحويين البصريين ٦٣-٦٤، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦-٣٦٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ٤/ ٧٧٢.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٨/ ٣٣٢، والبغية ١/ ٥٥٨.

(٤) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٤٤٩، ونزهة الألباء ٦٥.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٥، ١١١.

(٦) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٥٩.

والخطأ صاروا يلقبون بعض من برع في النحو على سبيل المبالغة بـ«سيبويه»[1]، وكان العلماء يرون أن من لا يحسن كتاب سيبويه لا يعرف في النحو شيئاً مهما بلغ شأنه[2]، وربما جلس العالم مدة طويلة لا يشتغل فيها إلا في كتاب سيبويه دراسة وتدريساً[3]، ولإعجابهم به وصفوه بأنه زينة لدولة الإسلام[4]، وسموه «قرآن النحو»[5]، وسبب ذلك يعود إلى اكتماله في نظرهم، وإقرار كثير منهم بالعجز عن إضافة الجديد، ومن هنا جاءت مقولة المازني الشهيرة: من أراد أن يؤلف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ[6]، ومقولات شيخ الإسلام ابن تيمية: «كتاب سيبويه في العربية لم يصنف بعده مثله»[7]، «وكتاب سيبويه مثلاً ممّا لا يقدر على مثله عامّة الخلق»[8]، هذه المكانة لكتاب سيبويه جعلت العلماء يفتخرون بحفظهم له وعلمهم به، وبعضهم جعل الفخر بذلك أعلى من الفخر بالحسب والنسب والقرب من السلطان، وفي ذلك يقول أبو القاسم ابن الأبرش الأندلسي النحوي (٥٣١هـ) مفتخراً:

لو لم يكن لي آباء أسود بهم ... ولم يُثبِّت رجالُ العُرْبِ لي شَرفا

ولم أنل من مليك العصر منزلةً ... لكان في سيبويه الفخر لي وكفى[9]

(١) ينظر: يتيمة الدهر للثعالبي ١/ ٥٢١، وإنباه الرواة ٢/ ٥١، ٧١، ولسان الميزان لابن حجر ٥/ ٤٠٠، وتاريخ بغداد ١٠/ ٢٥٥، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢، وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ٤٤٩، ٥٨٢، ومعجم الشيوخ للسبكي ١/ ٤٧٥، وبغية الوعاة ٢/ ١١٧.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٣١.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١١٠.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٥.

(٥) أول من ذكر ذلك أبو عثمان المازني، ينظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧٠.

(٦) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٨، ومعجم الأدباء ٧/ ١٢٣، ومفتاح السعادة ١/ ١٣٤.

(٧) مجموع الفتاوى ١١/ ٣٧٠.

(٨) كتاب النبوات لابن تيمية ١/ ١٧٢.

(٩) ينظر البيتان في: تحفة القادم لابن الأبار ٢٢، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٣٠.

المبحث الأول: فصاحة سيبويه:

عندما نتحدث عن فصاحة سيبويه فإننا نتناول هذا الأمر من جانبين، كلامه الشفهي، وكتابته، أما كلامه الشفهي فقد تعددت الروايات التي تذكر أن في لسان سيبويه حبسة تجعل بعض مناظريه ممن هم أقل رتبة وعلماً منه يغلبونه في المناظرة، وهذه الحبسة عيب خَلْقي لا علاقة لها باللحن والخطأ في الكلام، وإنما قد تكون تأتأة وتأخراً في نطق الكلمة، ولهذا لما تناظر سيبويه مع الأصمعي علق يونس بن حبيب قائلاً: «الحق مع سيبويه، وهذا يغلبه بلسانه»[1]، ولابد أن أشير إلى أن الأصمعي اشتهر عنه فصاحة اللسان وحضور الحجة، وغلبته لمن يناظره سواء أكان سيبويه أو غيره[2]، وروي عن الجاحظ (٢٥٥هـ) قوله: «سمعت سيبويه يتكلم ويناظر في النحو، وكانت في لسانه حبسة، ونظرت في كتابه فرأيت علمه أبلغ من لسانه»[3]، ويرى عبدالسلام هارون أن حبسة لسان سيبويه كانت سبباً في قلة تلامذته، وأنها دفعته إلى الاتجاه إلى التأليف، وهي بهذا أبعدته عن مقام الأستاذية إلى مقام التأليف البارع المقتدر، الذي يجانبه فضول القول وفضول الفكر[4]، إذاً حُبسة لسان سيبويه بالشكل الذي ذكرته قبل قليل ثابتة بتلك المرويات وغيرها، أما ما اتهمه به بعض خصومه من الكوفيين المتعصبين كأبي موسى الحامض (٣٠٥هـ) وغيره[5] من أنه كان يلحن في كلامه ويخطئ في حديثه فهي مرويات واهية، وهل يعقل أن يقول من نُسب إليه النحو: «هات ذيك الماء من ذاك الجرّة»[6]، هذا لا يقوله الخباز والبقال في ذلك الوقت فضلاً

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ٤١٧، ونزهة الألباء ٩٩، وطبقات النحويين واللغويين ٦٨، ١٦٩، وتاريخ الإسلام ١٥/ ٢٨٠.

(٢) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٧/ ٧٠.

(٣) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٩٨، ومعجم الأدباء ٢١٢٤.

(٤) ينظر: مقدمة كتاب سيبويه ١/ ١٧.

(٥) ينظر بعض تلك المرويات في: مراتب النحويين ١٠٥-١٠٦، وإنباه الرواة ٣/ ١٤١.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ١/ ١٥٦، والأشباه والنظائر ٤/ ١٧٠.

عن نحوي صغير فضلاً عن شيخ العربية ورئيسها سيبويه، ولوكان سيبويه يلحن بذلك الشكل الذي يذكره خصومه لما فكر لحظة في تغيير تخصصه الذي قدم من فارس لأجله، إذ تذكر الروايات أن سيبويه إنما قدم من فارس لغرض طلب الحديث والعلم الشرعي، وأنه بسبب أخطاء نحوية وصرفية معدودة ترك حلقة حماد والتحق بحلقات الخليل بن أحمد، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر، ويونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاري، وغيرهم من شيوخ اللغة والنحو، واللحون التي وقع فيها سيبويه في بداية طلبه، هي:

لحنه في الحديث النبوي: «ما أحدٌ من أصحابي إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»، قال سيبويه: ليس أبو الدرداء، بالرفع ظنه اسم «ليس»، فقال له حماد: «لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما «ليس» هاهنا استثناء»[1].

مده لـ«الصفا» وهو مقصور، روي عن حماد بن سلمة قوله: جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث، فكان فيما أمليت ذكر الصفا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: «صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفا. وهو الذي كان يستملي فقال: صعد النبي صلى الله عليه وسلم الصفاء، فقلت: يا فارسي لا تقل الصفاء، لأن الصفا مقصور»[2].

لحنه في بناء كلمة، حيث سأل يوماً حمادَ بن سلمة فقال له: أَحدَّثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رَعُفَ في الصلاة -وضم العين- فقال له: أخطأت، وإنما هو رَعَفَ بفتح العين[3].

(١) مجالس العلماء للزجاجي ١١٨، وأخبار النحويين البصريين ٣٥، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي٢/ ٦٧، ومغني اللبيب ٣٨٧.

(٢) مجالس العلماء للزجاجي ١١٨.

(٣) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٢/ ٢٧، ومشكلات موطأ مالك بن أنس لابن السيد البطليوسي ٦٢-٦٣.

وبعد أن صار سيبويه طالب علم الحديث سيبويه العالم النحوي صار -كما يقول ابن جني - لاحقاً بالعرب، وما يقوله بمنزلة ما يرويه عنهم[1]، كيف لا وهو السائر على منهاجهم القائل: «فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب»[2]، ولغته -رحمه الله- في كتابه لغة علمية متخصصة أجمع العلماء المنصفون على فصاحته فيها، وممن أثنى على فصاحته وجودة أسلوبه الجاحظ الذي قال متحدثاً عن سيبويه: كتابه أبلغ من لسانه[3]، والزّجاج القائل: إذا تأمَّلتَ الأمثلة من كتاب سيبويه، تبينت أنه أعلمُ الناس باللغة[4]، والزجاجي الذي علق على قول سيبويه في كتابه: «هذا باب علم ما الكلم من العربيّة»: هذا أسلوب يعجز عن إدراك فهمه كثير من الفصحاء فضلاً عن النّطق به[5]، وقد أملى إبراهيم بن عيسى بن أصبغ النحوي المعروف بابن المناصف(٦٢٧هـ) على هذه العبارة عشرين كراساً بسط القول فيها في مائة وثلاثين وجهاً[6]، ونبه ابن جني ونصر بن حماد الجوهري إلى دقة سيبويه في تعبيره واختياره لفظ «الكلم» دون «الكلام»، لأن الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات، وسيبويه أراد ثلاثة أشياء: الاسم، والفعل، والحرف، فجاء بما لا يكون إلا جمعاً وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة[7]، ولم أجد بعد بحث وتحرٍ أحداً رمى سيبويه بكثرة اللحن والخطأ في الأسلوب في كتابه، وما وجدته هي نتف يسيرة أُخِذت عليه جمعتها في هذا البحث، وما ندرتها وبراءة سيبويه من كثير منها إلا دليل ظاهر على فصاحته وحسن بيانه، وتماسك آرائه، ووجدت بعضهم يتحدث عن صعوبة أسلوب سيبويه في الكتاب، وأول من أشار إلى ذلك

(١) ينظر: الخصائص ١/ ٣٠٩.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٧٩.
(٣) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٩٨، ومعجم الأدباء ٢١٢٤.
(٤) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٢.
(٥) ينظر: معجم الأدباء ١/ ٥٦.
(٦) ينظر: تاريخ الإسلام ١٣/ ٦٦٣، والوافي بالوفيات ٦/ ٥٠.
(٧) ينظر: الخصائص ١/ ٢٥، والصحاح ٥/ ٢٠٢٣ (كلم).

فيما عثرت عليه أبو العباس المبرد عندما قال لبعض تلامذته وقد أراد أن يقرأ عليه الكتاب: هل ركبت البحر؟، فشبه صعوبة قراءة الكتاب بركوب البحر ذي الأمواج العاتية[1]، وعلل ابن كيسان تلك الصعوبة بأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل تلك الألفاظ فاختصر على مذاهبهم[2]، ويرى الأخفش الأصغر أن سيبويه عمل كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيه بيناً مشروحاً، وجعل فيه مشتبهاً، ليكون لمن استنبط ونظر فضل، ووافقه على هذا التعليل أبو جعفر النحاس وعلق قائلاً: «ولذلك لا يُمل لأنه يُزداد في تدبره علماً وفهماً»[3]، ويرى ابن خروف أن صعوبة أسلوب سيبويه تكمن في كونه يطلق القول في مسألة معينة في بعض الأبواب، ثم يعود ويتحدث عنها بتفصيل في باب آخر من أبوابه[4].

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٥، ونزهة الألباء ٥٥.
(٢) ينظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧١.
(٣) ينظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧١.
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠١٥.

المبحث الثاني: موقف النحويين من مخالفة سيبويه:

جل من بحث في المسائل النحوية والتصريفية رجعوا إلى كتاب سيبويه، وكانوا في رجوعهم يتفاوتون تبعاً لتفاوت أفهامهم وتحصيلهم العلمي، فمنهم من آثر الاتباع وأغلق باب الاجتهاد على نفسه، ومنهم من لم يكتف بذلك بل دعا غيره إلى أن يصنع صنيعه لذا تراه ينكر على من يخالف شيخ النحويين سيبويه حتى ولو كان يعلم أن الدليل مع غيره، ومن نماذجه قول أبي حيان راداً على ابن مالك بعض استدراكاته على سيبويه: «وإنَّ شيئاً غابت معرفته عن سيبويه لجدير بأن يُطرح»[1]، وعندما ذكر ابن مالك أن كل قول يخالف فيه صاحبه كلام العرب فهو مردود عليه حتى ولو كان سيبويه عدَّ أبو حيان ذلك جسارة من ابن مالك، قال معلقاً: «وانظر إلى جسارته حيث قال: لا يلتفت إليه وإن كان سيبويه»[2]، ولما رد الزمخشري بعض آراء سيبويه المشهورة دون عزوها إليه، وإنما قال: «ومن الناس»، اتهمه ابن مالك بالجهل بكتاب سيبويه، فرد عليه أبو حيان بقوله: «لما كان عنده هذا القول ضعيفاً تأدب مع سيبويه، فقال: ومن الناس، ولم يصرح باسمه إعظاماً له لما خالفه»[3]، بل وقد بالغ أبو حيان فَنُقِلَ عنه رميُ من يقدح في سيبويه بانعدام العقل[4]، وقد لحظت في دراساتي لكثير من المسائل النحوية الخلافية أن عدداً من النحويين من القرن السادس وما بعده يجعلون رأي سيبويه مرجحاً من المرجحات في بعض المسائل، وعبارات «وهو خلاف قول سيبويه»، و«وكفى بقول سيبويه قولاً»، «ويكفي أن سيبويه قال به» رددها كثير منهم في إضعاف رأي من الآراء النحوية أو تقويته، بل وبالغ بعضهم فرد بعض الآراء لكونها مخالفة لظاهر قول سيبويه لا صريحه[5]، وقمة المبالغة في هذا وجدتها عند الإمام السهيلي (٥٨١هـ) المعروف بعلمه وفضله وإمامته حينما تطرق لمسألة خلافية بين سيبويه والأخفش فقال: «ولولا الوحشة من مخالفة الإمام أبي بشر لنصرت قول الأخفش نصراً مؤزراً، وجلوت مذهبه في

(١) التذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٨، وينظر: الارتشاف ٣/ ١٣٤٨، والتصريح للأزهري ١/ ٤١٢.
(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٣٠٣.
(٣) التذييل والتكميل ١١/ ٣٦١.
(٤) ينظر: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ٧/ ٨٥.
(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤٨٤، والتذييل والتكميل ٨/ ١٠٣.

منصة التحقيق مفسراً، ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل»[1]، وهذا لاشك من التقديس المذموم، ولما رجح الزمخشري إعراباً لسيبويه عقب بقوله: «والقول ما قالت حذام»[2]، ومثله صنع في مسائل أخرى مختلفة أبو حيان[3]، وابن هشام[4]، وابن عقيل[5]، وربما صنع ذلك غيرهم، وقد سُئِل ابن عرفة المفسر عمن يصنع مثل هذا في ترجيحه لرأي سيبويه، أليس هذا هو معرفة الحق بالرجال؟، فأجاب قائلاً: «نعم، الذين لا يعرف الحق إلا منهم، وهذا صواب»[6]، وأختم الحديث عن هذا النوع من العلماء بقصة طريفة، ورد في ترجمة الإمام النحوي العروضي أبي بكر القالوسي محمد بن محمد بن إدريس (٧٠٧هـ) أنه كان شديد التعصب لسيبويه، وأنه أورد مسألة نحوية نقلها عن سيبويه في مجلس أحد القضاة، فقال له القاضي وكان شديد المهابة: أخطأ سيبويه، فكاد يجن ولم يقدر على جوابه لمكان منصبه فجعل يدور في المسجد ودموعه تنحدر وهو يقول أخطأ من خطأه ولا يزيد عليها[7].

ومنهم من تميز بقدرات عقلية، وشجاعة علمية، وثقة بالنفس كبيرة دعته إلى مخالفة سيبويه لكن بلباقة ظاهرة، معترفاً خلالها بعظمة سيبويه منوهاً بفضله وسبقه، وهذا سار عليه كثير من النحويين المحققين المتقدمين كالأخفش، والجرمي، وأبي عثمان المازني ، والفارسي، وابن جني، ومن سار على دربهم كابن مالك الذي قال معلقاً على بعض المسائل: «ولو قصد ذلك سيبويه نصّاً لم يُعَوَّل عليه، لأن الحجة والدليل تبطله»[8]، وعندما أبطل أبو حيان رأياً للخليل برأي لسيبويه علق ناظر الجيش بقوله: «كان الواجب أن يبطل الشيخ هذا الرأي بالدليل، لا أن يبطل قولاً بقول»[9].

(١) نتائج الفكر ٢٣٦.
(٢) الكشاف ١/ ١٩٦.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢٧٤.
(٤) ينظر: شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٣٤.
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٠٤.
(٦) تفسير ابن عرفة ١/ ٤٣٣.
(٧) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥/ ٤٣٣.
(٨) شرح التسهيل ٣١٥.
(٩) تمهيد القواعد ٧/ ٣٢٥٦.

ومنهم من تميز بما تميز به أصحاب الفريق السابق من ذكاء وفطنة وتعمق في العلم، لكن كان لديه جرأة ليس في مخالفة سيبويه وإنما في التقليل من شأنه، وعدم التأدب معه، وإذا كان تقديس الإمام مذموماً قبيحاً فإن هذا التطرف مذموم قبيح مثله، ومن نماذجه ما استعمله أبو العباس المبرد في كتابه المعروف بـــ«مسائل الغلط» من أساليب قاسية وعبارات متحاملة تجاه سيبويه، مثل قوله: وهذا خطأ فاحش، وهذا غلط شديد، وهذا تمثيل رديء، وهذا اعتلال فاسد، وهذه العبارات وما شابهها تكررت كثيراً في ذلك الكتاب، واستعمال المبرد لمثل تلك العبارات كانت سبباً من عدة أسباب لرفض النحويين لكتابه والتشنيع عليه بسببه[1]، فهم يرون أن سيبويه عالم مؤسس يجب على كل نحوي التزام الأدب معه حتى وإن خالفه.

ومن نماذجه أيضاً قول ملك النحاة أبي نزار معلقاً على رأي سيبويه في تخريج قول العرب: «ليس الطيب إلا المسك»، برفع المسك: «سيبويه تخبط في هذا، وما أتى بطائل»[2].

والذي ترتاح له النفس هو ما عليه أغلب العلماء المحققين من أن أقوال العلماء ومنهم سيبويه يحتج لها، ولا يحتج بها، إذ ليس قول واحد من النحويين بحجة على الآخرين إذا كان مجرداً من الدليل، والقاعدة العامة التي يجب السير عليها في هذا أن كل أحد مهما كان ومهما بلغ من العلم يؤخذ من قوله ويرد، وليس هناك أحد معصوم من الخطأ إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اشتهر عن بعض السلف قولهم: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويُردُّ إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم»[3]، وعليه فعندما يُرجح رأيٌ مخالفٌ لسيبويه فإنه أمر لا يقدح في منزلته أو يقلل من قدره، لأن ما قاله سيبويه وغيره يوزن بالحق ولا يوزن الحق به، ولو فعل خلاف ذلك فاعل لوقع في التقديس المذموم.

(١) ينظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ٦٠٤، والخصائص ٣/ ٢٨٨-٢٨٩، وبقية الخاطريات ٤٥، ٤٦، وتاريخ العلماء النحويين ٥٩-٦١.

(٢) سفر السعادة ٢/ ٧٩٦.

(٣) هذه المقولة تروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن عدد من علماء السلف منهم: مجاهد، ومالك بن أنس، وأحمد بن حنبل، ويونس بن حبيب، وغيرهم. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٦، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ٢/ ٩٢٥-٩٢٦، ونزهة الألباء ٣١.

المبحث الثالث: أساليب خالف فيها سيبويه تقعيداته:

١- استعمال «البعض» و«الكل» بالألف واللام:

من المتفق عليه عند النحويين امتناع دخول «أل» على المضاف، قال سيبويه في باب الصفة المشبهة: «واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه ...»[(١)]، ومن المتفق عليه كذلك أن لفظي «كل» و«بعض» ملازمان للإضافة لفظاً أو تقديراً، وإذا كانا ملازمين للإضافة لزم ألا يدخل عليهما الألف واللام، وفي إدخالهما جرى خلاف بين العلماء، منهم من منع ذلك وشدد فيه، لأن فيه مخالفة لكلام العرب، إذ لم يرد عنهم استعمال هذين اللفظين معرفاً بأل، روي عن أبي حاتم السجستاني قوله: «ولا تقول العرب الكل ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتابيهما لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب»[(٢)]، وقال الجوهري في الصحاح: «وكل وبعض معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام، وهو [غير][(٣)] جائز، لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضف»[(٤)]، وقال أبو حاتم: «قلت للأصمعي رأيت في كتاب ابن المقفع: العلم كثير ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل، فأنكره أشد الإنكار وقال: الألف واللام لا يدخلان في بعض وكل لأنهما معرفة بغير ألف ولام»[(٥)]، ومنهم - وهو الصواب في نظري - من رأى أن الأصل فيهما عدم دخول «أل» عليهما، إذ هما معرفتان لا تنفكان عن الإضافة لفظاً أو تقديراً، لكنه أجاز دخولها

(١) الكتاب ١/ ١٩٩-٢٠٠.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١/ ٣١١، والتكملة والذيل والصلة ٤/ ٥٨، والعباب الزاخر واللباب الفاخر ١٣/ ٥١٠ (كلل)، ولسان العرب ٧/ ١١٩ «بعض»، والقاموس المحيط ٦٣٧ «بعض»، وتاج العروس ١٨/ ٢٤٣ «بعض».

(٣) زيادة مني على ما في المطبوع، ليتسق الكلام مع ما بعده.

(٤) صحاح العربية ٥/ ١٨١٢.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ١/ ٣١١، ولسان العرب ٧/ ١١٩ «بعض»، وتاج العروس ١٨/ ٢٤٣ «بعض».

على سبيل المسامحة، لكثرة استعمال الكلمتين وشيوعهما على الألسنة[1]، وبهذا سوغ ابن أبي الربيع في البسيط لإدخال الزجاجي الألف واللام على الكلمتين، وأضاف بأن سيبويه وهو من شافه العرب وأدرك عصر الاحتجاج قد استعمل ذلك في كتابه[2]، وبعد إيراد ما سبق لابد من مناقشة أمرين:

الأول: وَصْفُ أبي حاتم لسيبويه والأخفش بقلة العلم في النحو، وهذا الوصف في الحقيقة عجيب غريب، ولغرابته وبعده المتناهي عن الحقيقة رفض محمد بن الطيب الفاسي (١١٧٠هـ) الرد عليه، وإنما علق بقوله: «وهذا من العجائب، فلا يحتاج إلى كلام»[3]، وأبو حاتم -رحمه الله- وإن كان كثير الرواية وعالماً باللغة والشعر، إلا أنه لم يكن حاذقاً في النحو[4]، فكيف يرمي إمام النحويين بما رماه به، يضاف إلى ذلك أن أبا حاتم قد عُرِف عنه نقده الحاد الجائر للعلماء، ومن ذلك قوله في المفضل الضبي: «لا يُحسن معنى بيت ولا يضبطه»[5]، وقوله في الكسائي: «لم يكن شيئاً وعلمه مختلط»[6]، وقوله عن كتاب الفرخ للجرمي: «ما أحد يأخذ ذلك الكتاب إلا رمى به، وذلك كان يُحسن أن يضع كتاباً»[7]، واتهامه الأخفش الأوسط بأنه يسرق كتبه عن غيره بتغيير يسير فيها، وأن أغلب كتبه صارت مطروحة[8]، وقوله في لمازني المجمع على حذقه في النحو: «كان مخذولاً في النحو كان إذا سُئل فأجاب أخطأ»[9].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣-٢٣٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٠١-٤٠٢، والتعليقة لابن النحاس ٢/ ٧٨٦.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٠١-٤٠٢.

(٣) تاج العروس ١٨/ ٢٤٣ «بعض».

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام ٦/ ٩٥، والوافي بالوفيات ١٦/ ١٠، وبغية الوعاة ١/ ٦٠٦.

(٥) طبقات النحويين واللغويين ١٩٣.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٧٤٧.

(٧) طبقات النحويين واللغويين ٧٥.

(٨) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٣.

(٩) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٩٣.

الثاني: زَعْمُ أبي حاتم وابن أبي الربيع أن سيبويه أدخل «أل» على «كل» و«بعض» في استعماله وكتابته فهل هذا الزعم صحيح؟ أقول: بحثت في كتاب سيبويه، فلم أجد إلا أشياء محتملة، من ذلك قوله: «وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه»[1]، وقوله: «ألا تراهم يقولون: أتيتني لا يكون فلانة وليس فلانة، يريد: ليس بعضهن فلانة، والبعض مذكر»[2]، وقوله: «ومن قال: كل شاة وسخلتها، فجعله بمنزلة كل رجل وعبد الله منطلقاً، لم يقل في الراتعين إلا النصب، لأنه إنما يريد حينئذ المعرفة، ولا يريد أن يدخل السخلة في الكل، لأن كلَّ لا يدخل في هذا الموضع إلا على النكرة»[3]، وهذه النصوص تحتمل أمرين، أحدهما أن سيبويه يحكي فيها اللفظين مجردين، فهو يشير إلى لفظي «بعض» و«كل» اللذين سبق ذكرهما فأدخل عليهما «أل» العهدية الذكرية، لا أنه يريد بهما التبعيض أو الشمول، الثاني -وهو الراجح في نظري- أنه أدخل «أل» على اللفظين مقدراً فيهما الإضافة، لأنه لو كان يريد الحديث عن أحد اللفظين مجرداً لأوقع عليه العمل مباشرة دون «أل»، كما في قوله: «وسألت الخليل -رحمه الله- عن قولهم: أيهن فلانة، وأيتهن فلانة، فقال: إذا قلت: أي، فهو بمنزلة «كل»، لأن كلاً مذكر يقع للمذكر والمؤنث وهو أيضاً بمنزلة بعض»[4]، وذهب بعض النحويين إلى أن جواز إدخال «أل» على اللفظين هو قياس قول سيبويه، ولم يتطرق إلى استعماله، وذلك أن سيبويه أجاز في قول ذي الرمة[5]:

ترى خَلْقَها نِصفاً قناةً قويمةً ونِصفاً نَقاً يرتجُّ أو يتمرمرُ

(١) الكتاب ١/ ٥١.
(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٨.
(٣) الكتاب ٢/ ٨٢.
(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٧.
(٥) ينظر: ديوان ذي الرمة ٦٢٣، والكتاب ٢/ ١١.

أن تنصب نصفاً على أنه حال، قال بعد أن أورد البيت برواية الرفع: «وبعضهم ينصب على البدل، وإن شئت كان بمنزلة رأيته قائماً»[1]، ولمّا أجاز انتصاب «نصف» على الحال دلّ ذلك على أنه عنده نكرة، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه، لأنه إنما يكون في قطعه عن الإضافة معرفة، إذا قدّرت إضافته إلى معرفة، وإذا لم تقدّر إضافته إلى معرفة كان نكرة، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه، و«كل» و«بعض» مجراهما مجرى «نصف»، لأنه يقتضي الإضافة إلى ما هو نصف له، كما أن كلاً يقتضي الإضافة إلى ما هو كلّ له، وبعضاً يقتضي الإضافة إلى ما هو بعض له[2].

٢- الرفع والنصب بعد «إذا» الفجائية:

أوجب سيبويه في كتابه الرفع في نحو «زيدٌ قائمٌ»، لأنه مبتدأ وخبر، فإذا أدخلت على تلك الجملة ونحوها «إذا» الفجائية، جاز لك أن تأتي بالخبر مرفوعاً، تقول: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ، وجاز لك أن تكتفي بالمبتدأ دون ذكر الخبر، وفي هذه الحالة يكون منصوباً على الحال أو بإضمار فعل، تقول: خرجت فإذا زيدٌ قائماً، قال سيبويه: «فإن قال: فإذا صوته، يريد الوجه الذي يسكت عليه، دخله نصب، لأنه يضمر بعد ما يستغني عنه»[3]، قال السيرافي موضحاً مراد سيبويه: «يريد أنّ « إذا « هذه وهي التي تكون للمفاجأة إذا كان بعدها مبتدأ جاز أن يسكت عليها ولا يؤتى لها بخبر...، فإذا قال: صوته صوت حمار، وهو يريد الوجه الذي تأتي فيه بالخبر فقد وجب رفع الثاني كما يرفع في قولك: صوته صوت حمار، وإن قدّر الاستغناء عنه كان منصوباً على الحال أو بإضمار فعل على نحو ما مضى»[4].

(١) الكتاب ٢/ ١١.
(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٢٣٤.
(٣) الكتاب ١/ ٣٦٧.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٥٤.

وهـذا الـذي قـرره سـيبويه يناقـض جوابـه في المسـألة الزنبوريـة[1] حيـث منـع في تلـك المناظـرة نصـب الاسـم الواقـع بعـد «إذا» الفجائيـة وأوجـب الرفـع في نحـو: كنـت أظـن العقـرب أشـدَّ لَسْـعَةً مـن الزُّنبـور فـإذا هـو هـي، ومنـع فـإذا هـو إيَّاهـا»، قـال فيـما روي عنـه: «الرفـع صـواب والنصـب لحـن»[2]، وإنـما لحنـه سـيبويه وخطـأه لأنهـا إن نصبـت تنصـب عـلى الحـال والحـال لا تكـون معرفـة[3]، وإيجـاب الرفـع في المثـال ومنـع النصـب خطـأه الكسـائي والفـراء ومـن معهـما مـن الكوفيـين وأجـازوا النصـب بإضـمار فعـل يـدل عليـه المعنـى وليـس عـلى الحـال[4]، والتقديـر فـإذا هـو يسـاويها، فلـما حـذف الفعـل انفصـل الضمـير، وهـو أمـر أجـازه سـيبويه في كتابـه كـما سـبق في بدايـة المسـألة، وتذكـر بعـض روايـات المسـألة الزنبوريـة أن سـيبويه أوجـب الرفـع ومنـع النصـب في نحـو: خرجـتُ فـإذا زيـدٌ قائـمٌ[5]، والمنـع في هـذا أشـد مـن المنـع في المثـال السـابق، لأن قائـماً هنـا نكـرة، وقـد نـص سـيبويه في كتابـه عـلى جـواز نصبـه عـلى الحـال أو بإضـمار فعـل[6]، ولهـذا التناقـض مـا بـين كلام سـيبويه في كتابـه ومـا ذكـر هنـا نفـى الأعلـم الشـنتمري هـذه الروايـة جملـة وتفصيـلاً[7]، وهنـاك مـن العلـماء والباحثـين مـن شـكك في ثبـوت المناظـرة برمتهـا، منهـم الإمـام الذهبـي الـذي وصفهـا بأنهـا كـذب[8]، ومـا ذهـب إليـه سـيبويه في كتابـه مـن القـول بـما

(١) تنظر تلك المناظرة باختلاف شديد في رواياتها في: مجالس العلماء ٩، وطبقات النحويين واللغويين ٦٩-٧٠، وتاريخ بغداد ١٣/ ٥٨٩، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٧٤-٨٧٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٧٦-٥٧٧، وسفر السعادة ٢/ ٥٣٣-٥٣٧، ومعجم الأدباء ٤/ ١٧٤٥، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٤، وإنباه الرواة ٢/ ٣٥٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٩٥٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٠.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٥٨٩.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٧٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٨٥.

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٦٩، ورسالة القضاء بين بين سيبويه والكسائي ورسالة القضاء بين سيبويه والكسائي للأعلم الشنتمري، مجلة الدراسات اللغوية مج٧، ع٢، ص١٩، وإنباه الرواة ٢/ ٣٥٨، والبغية ٢/ ٢٣٠.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٣٦٧، ٢/ ٩٠-٩١.

(٧) ينظر: رسالة القضاء ٢٠.

(٨) ينظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١.

يناقض ما روي عنه في هذه القصة يقوي ما ذهب إليه الذهبي، ويقويه أيضاً ذلك الاختلاف الشديد في ذكر تفاصيلها من مصدر لمصدر، وأيضاً مما يبعث على الشك في ثبوتها بكل تفاصيلها ما ذكر فيها من أمور ينزه عنها العلماء الأجلاء أمثال الكسائي والفراء، وعلى كل حال فتلك المناظرة ذكرها كثير من كبار العلماء النحويين ولم يعترضوا عليها فدل على أن لها أصلاً ثابتاً، أما بعض التفاصيل المذكورة فيها فقد تكون زيادة من بعض الرواة.

٣- دخول حرف الجر على «سوى»:

نص سيبويه على أن «سوى» لا تستعمل إلا ظرفاً، ولا يدخل عليها حرف الجر إلا في الشعر، قال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: «ومن ذلك أيضاً: هذا سَواءَك[1]، وهذا رجل سَواءَك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر، قال بعض العرب، لما اضطر في الشعر جعله منزلة غير، قال الشاعر وهو رجل من الأنصار:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا قعدوا منَّا ولا من سَوائنا

وقال الآخر، وهو الأعشى:

تَجانفُ عن جو اليمامة ناقتي ... وما قصدت من أهلها لسَوائكا[2]

ولكنَّ سيبويه في كلامه خالف هذا فاستعمل «سوى» استعمال «غير» وأدخل عليها حرف الجر، قال: «... إذ كان قليلاً في سوى الاسم المظهر»[3]، وعدَّ ابن أبي الربيع استعمال سيبويه هذا من قبيل المسامحة والتجوز في العبارة لا من قبيل اللحن، وعدَّه مسوغاً لكثير من الاستعمالات اللغوية

(١) «سوى» إذا كسرت سينها أو ضمت قصرت، وإذا فتحت سينها مدت، فتقول: سواء. ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٨٨٢.
(٢) الكتاب ١/ ٤٠٧-٤٠٨.
(٣) الكتاب ٤/ ٢١٨.

المخالفة لكلام العرب، قال متحدثاً عن سيبويه: «فوضع «سوى» موضع غير، فجرى في كلامه على ما وقع عليه الاستعمال، ولم يجر على ما صح عنده من كلام العرب، وإذا وجد هذا في كلام سيبويه فأن يوجد في كلام غيره أيسر، لأن سيبويه لحق العرب، فكلام جيله أقرب لكلام العرب من غيره»[1]، والصحيح أن سيبويه وغيره من حملة اللغة ورواتها يحتج بنقلهم لا بكلامهم.

٤- معنى «رُبَّ»:

نص سيبويه على أن معنى «كم» الخبرية كمعنى «رُبَّ»، قال: «هذا باب كَمْ، اعلم أنَّ لـ«كَم» موضعين، فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر، الخبر، ومعناها معنى رُبّ»[2]، وقال: «واعلم أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه «رُبّ»، لأن المعنى واحدٌ، إلا أن «كم» اسمٌ، و«رُبّ»، غير اسم»[3]، وكونهما بمعنى واحد يقتضي أن تكون «رُبَّ» عنده مفيدة للتكثير كما أن «كم» تفيد التكثير، هكذا فهم النص جماعة من النحويين[4]، منهم ابن خروف[5]، وابن مالك، الذي قال معلقاً على كلام سيبويه: «هذا نصه، ولا معارض له في كتابه، فعلم أن مذهبه كون «رُبَّ» مساوية لـ«كم» الخبرية في المعنى، ولا خلاف في أن معنى «كم» الخبرية التكثير»[6]، وإذا سلمنا بأن هذا رأي سيبويه في «رُبَّ» وأنها عنده تفيد التكثير فقط فإنه يكون قد خالف هذا التقعيد في استعماله وأسلوبه، فقد استعملها في سياقات كثيرة

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٠١-٤٠٢، وينظر كذلك ٢/ ٨٨٣.
(٢) الكتاب ٢/ ١٥٦.
(٣) الكتاب ٢/ ١٦١.
(٤) ينظر: رسائل في اللغة لابن السيد ١١٤، ١١٨، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٨٣، والارتشاف ٤/ ١٧٣٧، والجنى الداني ٤٤٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٤٩.
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٤٧.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٧٤.

مفيدة للتقليل[1]، من ذلك قوله متحدثاً عن قلة تقديم خبر «ما» الحجازية على اسمها: «وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشرُ[1]

وهذا لا يكاد يعرف، كما أن «لات حين مناص» كذلك، ورب شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة، في القلة»[2]، ونحن إزاء استعمال سيبويه لها في سياق التقليل أمام أمرين، إما تخطئة سيبويه وتلحينه واتهامه بمخالفة القاعدة التي وضعها، أو تفسير كلامه فيما يخص «رُبَّ» تفسيراً آخر، ولا شك أن الثاني هو الصواب، وهو ما فعله كثير من النحويين[3].

حيث جعلوا استعمال سيبويه لـ «رُبّ» في سياقات التقليل دليلاً على موافقته للجمهور في كونها تدل على القلة، قال ابن السيد البطليوسي: كيف تكون دالة عنده على الكثرة «وهو يستعملها في كلامه، وما يتكلم عليه من مسائل كتابه بضد ذلك»[4]، وغَلَّطَ كثيرٌ من النحويين ابنَ مالك في قوله معلقاً على كلام سيبويه السابق: «هذا نصه، ولا معارض له في كتابه»، وذكروا أن من عادة سيبويه إذا تكلم في كثير من الشواذ أن يقول: ورُبّ شيء هكذا، يريد أنه قليل نادر[5]، فاستعمال سيبويه الموافق لما عليه جماهير أهل اللغة في نظر هؤلاء يغني عن النص، وقد فسر أبو علي الفارسي مراد سيبويه بقوله «ومعناها معنى «رُبّ» فقال: «الاشتراك بين «كم» و«رُبّ» في أنهما يقعان صدراً، وفي أنهما لا يدخلان إلا على نكرة، وفي أن الاسم النكرة الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٧٧، ٢٦٣، ٤٢١، ٤٢٧، ٢/ ٥٤، ١٠٨، ١٠٩، ١٧٨، ١٨٧، ٢٦٦، ٣٠٠.

(١) ديوان الفرزدق ١/ ١٨٥.

(٢) الكتاب ١/ ٦٠.

(٣) ينظر: التعليقة ١/ ٣٠٠، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٨٣، والارتشاف ٤/ ١٧٣٧، والجنى الداني ٤٤٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٤٩.

(٤) رسائل في اللغة لابن السيد ١٢٠، وينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٥١.

(٥) ينظر: لتذييل والتكميل ١١/ ٢٨٣، والجنى الداني ٤٤٦، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٥١.

الواقع بعد «كم» يدل على كثير، والواقع بعد «رُبّ» يدل على قليل»[1]، بقي أن أشير إلى أن سيبويه استعمل «رُبّ» في سياق التقليل كما سبق، واستعملها كذلك في سياق التكثير، ومن ذلك قوله: «ربما كسروا الصفة كما يكسرون الأسماء، وسترى ذلك إن شاء الله»[2]، وقوله: «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك»[3]، قال السيرافي: «قوله: «مما يحذفون» أراد ربما يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه»[4].

٥- شرط قطع «غير» عن الإضافة:

نص النحويون على أن «غير» اسم ملازم للإضافة في المعنى، وأنه يجوز قطعه عنها لفظاً إن فُهِم المعنى وتقدمت عليه كلمة «ليس»، قال سيبويه: «باب يُحذف المستثنى فيه استخفافاً، وذلك قولك: ليس غيرُ، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطَب وما يعني»[5]، ومن استعمالاته في كتابه: «ولو قلت: ما زيد على قومنا ولا عندنا كان النصب ليس غير»[6]، وقال: «وذلك نحو لم زيدا أضربه، «إذا اضطر شاعر فقدم لم يكن إلا النصب في زيد ليس غير»[7]، ونص كثير من النحويين على أنه لو حل مكان «ليس» غيرُها من أدوات النفي لم يجز الحذف[8]، ولهذا جزم ابن هشام في المغني بأن قولهم: لا غير، لحنٌ[9]، وقال في شرح شذور الذهب: «وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: لا غير، فلم تتكلم به العرب، فإما

(١) التعليقة ١/ ٣٠٠.
(٢) الكتاب ٣/ ٦٢٨.
(٣) الكتاب ٣/ ٦٢٨.
(٤) شرح السيرافي ١/ ١٧٩.
(٥) الكتاب ٢/ ٢٤٤-٢٤٥.
(٦) الكتاب ١/ ٦٨.
(٧) الكتاب ١/ ٩٨.
(٨) ينظر: شرح السيرافي ٣/ ٩٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٨، ومغني اللبيب ٢٠٩.
(٩) ينظر: مغني اللبيب ٢٠٩.

أنهم قاسوا «لا» على «ليس» أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة»[1]، وممن استعمل هذا الأسلوب الذي لحَّنه ابن هشام فقطع «غير» عن الإضافة مع تقدم «لا» النافية سيبويه، قال في كتابه: «ويكون على إنفعلٍ، قالوا: إنقحلٌ في الوصف لا غير»[2]، فهل يكون سيبويه لحن؟ الصحيح أن استعمال أسلوب «لا غير» سائغ ولا لحن فيه، وهو أسلوب استعمله عامة العلماء، بل إن السيرافي وابن مالك وابن هشام أنفسهم وهم ممن نصوا على منع قطع «غير» عن الإضافة دون تقدم «ليس» استخدموا أسلوب «لا غير» كثيراً في كتبهم، يضاف إلى ذلك أنه مسموع بنقل الثقات، قال الفيروز آبادي[3]: «وقولهم: لا غير لحن، غير جيد، لأنه مسموع في قول الشاعر:

جَواباً به تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنا لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْألُ»[4]

ووافقه على ذلك خالد الأزهري، والسيوطي، والأشموني، ومرتضى الزبيدي[5] وهو الصواب في نظري.

٦- إجابة الاستفهام المنفي بـ «نَعَم»:

قال سيبويه: «وأما بلى فتوجب به بعد النفي، وأما نعم فعدةٌ وتصديقٌ، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم، ... فإذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجبت بنعم، فإذا قلت: ألست تفعل؟ قال: بلى»[6]، ولكنَّ سيبويه في كلامه خالف تقعيده هذا فأجاب بـ«نعم» عن الاستفهام المنفي، قال في كتابه في باب النعت السببي في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له ألست تقول كذا وكذا فإنه لا يجد بدا من أن يقول:

(١) شرح شذور الذهب ١١٥.
(٢) الكتاب ٤/ ٢٤٧.
(٣) ينظر: القاموس المحيط ٤٥٣ (غير).
(٤) ينظر: القاموس المحيط ٤٥٣ (غير)، وتاج العروس ١٣/ ٢٨٤(غير).
(٥) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٢٢، همع الهوامع٣/ ١٩٧، شرح الأشموني ٢/ ١٦٥، تاج العروس ١٣/ ٢٨٤.
(٦) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

نعم، فيقال له أفلست تفعل كذا فإنه قائل نعم[1]، وقد خطأ ابن الطراوة سيبويه في هذا وزعم أنه لحن[2]، قال أبو حيان بعد أن نقل كلام سيبويه: «لَحَّنَ ابنُ الطراوة سيبويه في استعماله نعم في هذين الموضعين، وقال: إنما هو موضع بلى لا موضع نعم، وهو كما قال في أكثر ما يوجد من كلام النحاة، ولا شك أكثر في الاستعمال ... ولكن قد يوجد مع ذلك خلافه»[3]، ودافع أبو حيان وابن هشام عن سيبويه ونقلا عن جماعة من النحويين أنه إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فيجاب بـ«بلى» ،كجواب النفي المجرد، وإن كان مراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بـ«بلى»، رعياً للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعياً لمعناه[4]، وعلى ذلك قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم، حينما قال لهم: ألستم تعلمون أني أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: نعم[5]، فجاز استعمال «نعم» هنا لزوال اللبس، لأنه قد عُلِم أنهم يريدون: نعم نعلم ذلك، وقول الشاعر:

أليس الليل يجمع أم عمرو ... وإيانا فذاك بنا تدان

نعم وأرى الهلال كما تراه ... ويعلوها النهار كما علاني[6]

قال ابن عصفور: «وعلى ذلك يحمل استعمال سيبويه لها في أبواب الصفات بعد التقرير»[7]، وقال ابن هشام: «وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطئ مخطئ»[8].

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٤٥٣، والمساعد ٣/ ٢٣٣، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/ ٢٥٣، ومصابيح المغاني في حروف المعاني ٢٤٧.

(٣) خزانة الأدب ١١/ ٢٠٢-٢٠٥ نقلاً عن تذكرة أبي حيان ولم أجده في المطبوع منها.

(٤) ينظر: أمالي السهيلي ٤٥-٤٧، وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٣٦٤-١٣٦٥.

(٥) الحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى ٧/ ٤٤٢ (٨٤٢٦)، وتمامه: ثم أخذ بيد علي فرفعها فقال: من كنت وليه فهذا وليه، فإن الله يوالي من والاه، ويعادي من عاداه.

(٦) ينظر: أمالي السهيلي ٤٥-٤٧، وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٣٦٤-١٣٦٥، ومغني اللبيب ٤٥٣، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/ ٢٥٣، ومصابيح المغاني في حروف المعاني ٢٤٧، وخزانة الأدب ١١/ ٢٠١.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٠٤، وينظر النص باختلاف يسير في ألفاظه في خزانة الأدب ١١/ ٢٠٥ نقلاً عن تذكرة أبي حيان ولم أجده في المطبوع منها.

(٨) مغني اللبيب ٤٥٣.

٧- جمع «نون» وهو الحوت على «نينان»:

قال بشار بن برد في وصف سفينة:

تُلاعب نينان البحور وربما رأيت نفوس القوم من جريها تجري[١]

تذكر الروايات أن سيبويه لما بلغه هذا البيت أنكر قول بشار: نينان البحور، وزعم أنه لحن، وأنه لم يسمع عن العرب جمع نون -وهو الحوت- على نينان[٢]، وتشير بعض الروايات إلى أن بشاراً لم يجمع نوناً على «نينان» سماعاً عن العرب وإنما قياساً منه على حوت وحيتان، وغول وغيلان، وعود وعيدان، قال قاصداً سيبويه: «أما يقول: حوت وحيتان، وغول وغيلان، فكذلك نون ونينان»[٣]، وتشير روايات أخرى إلى أن بشاراً أقر بخطئه وغير البيت إلى:

تُلاعب تَيّارَ البحور وربما رأيت نفوس القوم من جريها تجري[١]

وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه وجدناه يخالف ما ذُكر في هذه الرواية وينص نصّاً صريحاً على أن نوناً تجمع على نينان، أبدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وهي مثل حوت وحيتان لفظاً ومعنى، قال: «وأما ما كان فُعْلاً من بنات الواو فإنك تكسره على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد، وهو القياس والأصل، ألا تراه في غير المعتل كذلك، وذلك: عود وأعواد، وغول وأغوال، وحوت وأحوات، وكوز وأكواز، فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تكسره على فُعول ولا فِعال ولا فِعَلَة، وأجري مجرى فَعَل وانفرد به فِعْلَان، كما أنه غلب على فَعْل من الواو الفعال، فكذلك هذا، فرقوا بينه وبين فُعْل من بنات الياء،

(١) البيت في ديوان بشار ٣/ ٢٨١.

(٢) ينظر: الموازنة بين أبي تمام والبحتري ٣/ ٣٠٩-٣١٠، والأغاني للأصفهاني ٣/ ٢٤٠، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ١١٤٠، ورسالة الغفران ٤٣٠-٤٣١، وبدائع البدائه ٢٠٩، ونور القبس٩٥، ونفح الطيب٣/ ٢٦٨، وتاج العروس ٣٦/ ٢٣٢(نون).

(٣) ينظر: الموازنة بين أبي تمام والبحتري ٣/ ٣٠٩-٣١٠، ونور القبس٩٥، ونفح الطيب٣/ ٢٦٨.

(١) ينظر: الأغاني للأصفهاني ٣/ ٢٤٠، وبدائع البدائه ٢٠٩.

كما فرقوا بين فَعْل من الياء وفَعْل من الواو، ووافق فَعَلاً في الأكثر كموافقته إياه في الأقل، وذلك عيدان، وغيلان، وكيزان، وحيتان، ونينان جماعة النون»[1]، ولهذا المثبت في كتاب سيبويه شكك أبو العلاء المعري في الرواية التي تشير إلى نقد سيبويه لبيت بشار، قال: «وقيل: إن سيبويه عاب على بشار قوله: النينان في بعض شعره، وفي كتاب سيبويه أن النون تجمع على نينان، وهذا تناقض في الحكاية»[2]، وقال: «جاء بشار في شعره بالنينان، جمع نونٍ من السمك، فيقال إن سيبويه أنكره عليه، وهذه أخبار لا تثبت، وفيما روي في كتاب سيبويه أن النون يجمع على نينان، فهذا نقض للخبر»[3]، وكون سيبويه أتى في كتابه بما يناقض نقده لبشار أمر محتمل، لأن سيبويه إنما نفى سماع «نينان» في جمع «نون» عن العرب، فربما أنه سمعه فيما بعد، أو نَقَلَ له الثقات سماعه فأثبته في كتابه، ولكن الذي يشكك في الرواية ويدعم رأي المعري هو أن بعض المصادر تذكر أن الناقد لبيت بشار هو الأخفش وليس سيبويه[4]، ولاجتماع الأمرين أرجح أن الخبر غير ثابت ومشكوك في صحته.

٨- تصغير إسماعيل وإبراهيم:

نص سيبويه في كتابه على أن الهمزة الزائدة إذا كانت أولاً لا تدخل إلا على ذوات الثلاثة، فقال: «وإذا حقرت إستبرق قلت: أبيرق، وإن شئت قلت: أبيريق على العِوض، لأن السين والتاء زائدتان، لأن الألف إذا جعلتها زائدة لم تدخلها على بنات الأربعة ولا الخمسة، وإنما تدخلها على بنات الثلاثة»[5]، ولكنه خالف هذا الذي قرره فاعتبرها زائدة في نحو «إبراهيم» و«إسماعيل» بدليل أنه صغرهما على بُرَيْهيم وسُمَيعيل، بحذف الهمزة، قال:

(١) الكتاب ٣/ ٥٩٣.
(٢) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ١١٤٠.
(٣) رسالة الغفران ٤٣٠-٤٣١.
(٤) ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ٣٦٤، ونور القبس ٩٥.
(٥) الكتاب ٣/ ٤٣١.

«وإن حقرت إبراهيم وإسماعيل قلت: بُرَيْهِيم، وسُمَيعيل تحذف الألف، فإذا حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال فعيعيل»[1]، قال المبرد بعد أن أورد نص سيبويه: «هذا خطأ ونقض لقوله، لأنه قال: إن الألف لا تلحق بنات الأربعة زائدة أولاً، وهذا صواب، ثم أدخلها عليهن في دعواه هذه، ولكن القول: أبيريه وأسيميع، وهذا قول أبي عثمان»[2]، وأرى أن سيبويه حينما حذف الهمزة في تصغير إبراهيم وإسماعيل لم يفعل ذلك قياساً حتى يحكم عليه بالخطأ، وإنما اتبع فيما ذهب إليه السماع، فهو راوٍ لكلام العرب، قال الفارسي: «وليس حكايته ذلك مما يلزمه خطأ، لأنه روى ذلك»[3]، ختاماً أرى أن القياس يقتضي ما قاله المازني والمبرد ومن وافقهما، إلا أن المسموع عن العرب يخالفهما ويوافق ما قاله سيبويه، وإذا تعارض القياس والسماع قُدِّم السماع.

(١) الكتاب ٣/ ٤٤٦.

(٢) الانتصار ٢٢٣ - ٢٢٤، وينظر أيضاً: الأصول ٣/ ٦١، والتعليقة ٣/ ٢٩٧، ٤/ ٢٧٨، والمسائل المنثورة ٢٩٣، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٢٦.

(٣) المسائل الحلبيات ٣٧٩، وينظر: النكت ٣/ ٢٤-٢٥، والارتشاف ١/ ٤٠٠، والهمع ٣/ ٣٥٥.

المبحث الرابع: أساليب استخدم فيها الفصيح وترك الأفصح:

٩- تكرار «بين» بين الاسم الظاهر المعطوف والمعطوف عليه:

ذهب بعض اللغويين إلى منع تكرار «بين» إذا دخلت على ظاهرين، فمنعوا نحو: المال بين محمد وبين خالد، وأصلحت بين زيد وبين عمرو، والصواب عدم تكرار «بين»، وهذا الذي ذهبوا إليه هو لغة القرآن الكريم، إذ لم يرد فيه تكرار «بين» بين اسمين ظاهرين، قال تعالى: ﴿والسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾[١]، قال الحريري (٥١٦هـ): «ويقولون: المال بين زيد وبين عمرو، بتكرير لفظة بين فيوهمون فيه، والصواب أن يقال: بين زيد وعمرو، كما قال سبحانه: ﴿من بين فرث ودم﴾[٢]، والعلة فيه أن لفظة «بين» تقتضي الاشتراك، فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع، كقولك: المال بينهما، والدار بين الإخوة ... وأظن أن الذي أوهمهم تكرير لفظة «بين» مع الظاهر ما رأوه من وجوب تكريرها مع المضمر في مثل قوله عز وجل: ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾[٣]، وقد وهموا في المماثلة بين الموطنين وخفي عليهم الفرق الواضح بين الموضعين وهو أن المعطوف في الآية قد عطف على المضمر المجرور الذي من شرط جواز العطف عليه عند النحويين من أهل البصرة تكرير الجار فيه كقولك: مررت به وبزيد»[٤]، وهذا الذي منعه الحريري أجازه ابن بري على أن تكون «بين» المكررة توكيداً لفظياً[٥]، كما كررت الواو في قوله تعالى: ﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيئة﴾[٦]، واستشهد ابن بري لهذا الاستعمال بعدد من الشواهد الفصيحة التي

(١) من الآية ١٦٤ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٦٦ من سورة النحل.

(٣) من الآية ٧٨ من سورة الكهف.

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص ٧٢-٧٣، وينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ١/ ١٧٥، شرح درة الغواص في أوهام الخواص للخفاجي ٢٦١، والمقاصد الشافية ٤/ ١١٥، وحاشية الصبان ٣/ ١٣٧، وغنية الطالب ومنية الراغب للشدياق ١١٠.

(٥) ينظر: الحواشي على درة الغواص لابن بري: ٧٦٢ - ٧٦٤.

(٦) من الآية ٣٥ من سورة فصلت.

لا تبلغ في كثرتها كثرة الاستعمالات التي لم يرد فيها التكرار ولا تقارن بها، وبناء على ما سبق أقول: إن تكرار «بين» إذا دخلت على ظاهرين فصيح جائز، لكن الأفصح منه عدم التكرار، وسيبويه في مواضع كثيرة جدّاً من كتابه جرى في استعماله على الفصيح وترك الأفصح، ومن ذلك قوله: «لأنّك قد فَصَلت بين المبتدأ وبين الفعل»[1]، وقوله: «ولم يفصلوا بين إن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء»[2]، وقوله: «ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقتا»[3]، وقوله: «فهي إذا لم يكن بين الهاء وبين الكسرة شيء أجدر أن تمال»[4]، وهناك مواضع كثيرة غيرها[5].

١٠- جمع أم لغير العاقل على أمهات:

ذهب أبو هلال العسكري وابن مكي الصقلي والصفدي ووافقهم بعض المعاصرين ممن ألف في التصويب اللغوي[6] إلى تغليط جمع «أم» في غير العاقل على «أمهات»، قال الصقلي: «وكذلك قولهم أيضاً: عزلت من الغنم أمهات الأولاد، غلط، إنما يقال أمهات لبنات آدم خاصة، فأما البهائم فإنما يقال فيها: أمات، بغير هاء»[7]، وقال جمال الدين ابن المبرد

(١) الكتاب ١/ ١٢٧.
(٢) الكتاب ٣/ ١٣.
(٣) الكتاب ٤/ ١٢٤.
(٤) الكتاب ٤/ ٣٦٤.
(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٣، ٤٤، ١٢٧، ١٧٤، ٣٠٠، ٣٦٢، ٤١٠، ٤٢٣، ٢/ ٤٨، ٨٢، ١٠٢، ١٦٤، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٩٨، ٤٢١، ٣/ ١٢، ١٣، ١٤، ١١٠، ١١١، ٢٤٧، ٣٥٥، ٤١٢، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٩٧، ٦٠٩، ٦٢٢، ٤/ ١١٧، ١٢٤، ١٢٨، ١٤٠، ١٦٨، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٦٤، ٣٧٣.
(٦) ينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء للعسكري ١٢٧، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان للصقلي ١٧٧، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي ١٢٧، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر ١/ ٣٦٩، ومعجم الأخطاء الشائعة لخضر موسى ٢١، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة للعدناني ٢٩.
(٧) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ١٧٧، وينظر: معجم الأخطاء الشائعة ٢١، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٢٩.

(٩٠٩هـ): «ولا تُطْلَق الأُمَّهات على غَير بَنِي آدم على الصحيح»[١]، وأشار إلى هذا وإن لم يصرح بالتغليط الأزهري في تهذيب اللغة، قال: «تجمع الأم من غير الآدميات أمات بغير هاء، وأما بنات آدم فهن أمهات»[٢]، وزيدت الهاء في الأمهات، لتكون فرقاً بين بنات آدم وسائر إناث الحيوان[٣]، وذهب جماهير العلماء إلى أن جمع أمهات للعاقل وأمات لغير العاقل هو الغالب لكنه ليس الواجب الذي لا يجوز غيره، ونقلوا بعض الشواهد التي استعملت فيها «أمهات» لغير العاقل والعكس[٤]، قال المبرد: «أكثر ما يستعمل «أمهات» في الإنس، و «أمات» في البهائم فكأنها زيدت للفرق، ولو وضع كل واحدة في موضع الأخرى لجاز، ولكن الوجه ما ذكرت لك»[٥]، وقال ابن بطال: «والصواب عند أكثر أهل اللغة: أن يقال في الآدميين: أمهات، وفي البهائم: أمات... هذا هو الأفصح عندهم، وقد يجيء أحدهما مكان الآخر»[٦]، وعلى غير الغالب والأفصح جرى استعمال سيبويه في كتابه، قال عند حديثه عن بعض الأبنية وما فيها من زوائد: «وهي أمَّهات البدل والزوائد»[٧]، وقال: «لأنهن أمهات الزوائد»[٨]، فجمع أم على أمهات وهي لغير العاقل.

(١) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي ٢/ ٢٤.

(٢) تهذيب اللغة ٦/ ٢٥١.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ١٦٩، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٥١، ١٥/ ٤٥٢، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/ ٢٧٥، ولسان العرب ١٢/ ٢٩-٣٠ (أم م).

(٤) ينظر: المقتضب ٣/ ١٦٩، ٤٥٢، وشرح التصريف للثمانيني ٢٧٩، والمدخل إلى تقويم اللسان ١٣١، والمخصص ٥/ ١٨٥، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/ ٢٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٤٢، وتمهيد القواعد ١/ ٣٩٣، وشرح الأشموني ٤/ ٧٠.

(٥) المقتضب ٣/ ١٦٩، ٤٥٢.

(٦) النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب ١/ ١٤٢.

(٧) الكتاب ٣/ ٥٤٤.

(٨) الكتاب ٤/ ٣١٩، ومثله في ٤/ ٣٢٣، ٣٢٨.

المبحث الخامس: أساليب ومفردات وُصِفت باللحن والخطأ:

١- الفرق بين المعرب والمبني:

تحدث سيبويه عن أواخر الكلم فذكر أنها تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والسكون، ثم قال: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل»[(١)]، وسيبويه يريد بهذا لأفرق بين المعرب والمبني، أو بين الإعراب والبناء، ولكن وقع في أسلوبه وتعبيره إشكال، وذلك أن الذي يدخله ضرب من هذه الأربعة هو حرف الإعراب، نحو: الدال من زيد، أما ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه فهو الحركة، نحو: الضمة التي يبنى عليها «حيثُ»، والفتحة في التي تبنى عليها «أينَ»، وسيبويه بهذا التعبير كأنه يريد أن يفرق بين الدال من زيد وهي حرف الإعراب، وبين الضمة من «حيثُ» فعدل حركة بحرف، وكان ينبغي أن يعدل الحركة بالحركة، والحرف بالحرف، وقد وصف أبو عثمان المازني والمبرد أسلوب سيبويه هذا بالضعف والرداءة وخطآه فيه[(٢)]، ودافع عن سيبويه عدد من النحويين ورفضوا رميه بالخطأ في الأسلوب، وخرجوا كلامه عدة تخريجات، منها:

الأول: أن سيبويه حذف حركة من الأول، واجتزأ بذكر الثانية، وتقدير كلامه: لأفرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، وبين الحركة التي يبنى عليها الحرف بناءً لا يزول عنه، فيكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، وهو كثير في كلام العرب، ويؤيده أن سيبويه لا يمكن أن يكون أراد من كلامه التفريق بين الحرف والحركة، لأن

(١) الكتاب ١/ ١٣.

(٢) ينظر: الانتصار لابن ولاد ٤٣-٤٤.

الفرق بينهما واقع بلا لبس ولا شبهة، ولا يشك في الفرق بينهن أحد، ولا يلتبس عليه[1].

الثاني: أن سيبويه فرَّق بين حرف الإعراب وحرف البناء، كالدال من زيد والتاء من حيث، وسمى الحركة حرفاً في قوله: «يبنى عليه الحرف»، على المجاز كما قال النحويون: العربية على أربعة أحرف: على الرفع، والنصب، والجر، والجزم فجعلوا وجوه الإعراب حروفاً[2]، وإطلاق الحرف على الحركة أمر شائع عند النحويين، قال الأخفش: «العربية تجري على ثمانية أحرف على الرفع، والنصب»، وقال الكسائي: «العربية على ثلاثة أحرف، على الرفع، والنصب، والخفض»[3].

الثالث: أن سيبويه فرَّق بين الاسم المعرب والاسم المبني، فيكون سمى الكلمة حرفاً، في قوله: «يبنى عليه الحرف»، فكأنه قال: لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، يعني «زيداً» وما أشبهه من الأسماء المتمكنة، وبين ما يبنى عليه الحرف، يعني «حيثُ» وما أشبهه من الأسماء المبنية[4].

وعلى كل حال فلفظ سيبويه إن حمل على ظاهره فهو مشكل، إلا أن هذا الإشكال يزول بأحد التأويلات السابقة، فكلها تؤدي إلى معنى واحد، هو المعنى الذي قصده سيبويه، والمختار - عندي - منها الوجه الثالث، لأن الذي يدخله ضرب من هذه الأربعة هو المعرب، نحو: زيد، والذي يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه هو المبني، نحو: «حيث» و«أين»، فيكون معنى كلام سيبويه: لأفرق بين الاسم المعرب، والاسم المبني.

(١) ينظر: الانتصار ٤٤، وشرح السيرافي ١/ ٩، والتعليقة ١/ ١٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ١٨، والسفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ٢٥٠.

(٢) ينظر: الانتصار ٤٤-٤٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ١٨.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ٢٥٠، وشرح عيون كتاب سيبويه ١٨.

(٤) ينظر: الانتصار ٤٥.

٢- إعادة ضمير المؤنث على المذكر:

انتقد ثعلبٌ سيبويهِ ورماه باللحن حينما أعاد ضمير المؤنث على مذكر، قال: «يقول في كتابه في غير نسخة: «حاشا» حرف يخفض ما بعده كما تخفض «حتّى» وفيها معنى الاستثناء»[(١)]، وقد أيد أبو إسحاق الزجاج ثعلباً على وجود رواية (وفيها) في كتاب سيبويه، ولكنه دافع عنها بأن سيبويه ذهب في التّذكير إلى الحرف، وفي التّأنيث إلى الكلمة[(٢)]، وذكر الزجاج خلافاً لثعلب أن كلا الوجهين جيد، أما الحمل على اللفظ فلا خلاف في جوازه وحسنه وكثرته، وأما الحمل على المعنى فهو أيضاً فصيح جيد، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ[(٣)]﴾، جمع مراعاة للمعنى، لأن لفظ «مَنْ» مفرد مذكر فالضمير العائد عليه ينبغي أن يكون كذلك، ثم قال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ[(٤)]﴾، فوحد مراعاة للفظ، وهو الأكثر في كلام العرب.

٣- رفع الاسم بعد «ذو»:

أنشد سيبويه في كتابه:

يا صاحِ يا ذا الضامرُ العنسِ والرحلِ ذي الأنساعِ والحلسِ

برفع «الضامر»، لأن تابع اسم الإشارة المنادى يجب عنده أن يكون مرفوعاً مقترناً بأل، قال في باب «لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً»: «ومثل ذلك قول الشاعر، وهو ابن لوذان السدوسي:

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٥٦، وإنباه الرواة ٣/ ١٤١، والأشباه والنظائر ٤/ ١٧٠، وهذا الذي رمى به ثعلب سيبويه غير موجود في نسخة عبدالسلام هارون، قال سيبويه: (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء). الكتاب ٢/ ٣٤٩.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٥٦، والأشباه والنظائر ٤/ ١٧٠.

(٣) من الآية ٤٢ من سورة يونس.

(٤) من الآية ٤٣ من سورة يونس.

يـا صـاحِ يـا ذا الضامـرُ العنـسِ والرحـلِ ذي الأنسـاعِ والحلسِ»[1]

وقـد خطـأ ثعلـب سـيبويه ولحنـه في رفعـه «الضامـر»، وعـدِّه لـــ»ذا» في البيـت اسـم إشـارة، لأن الشـاعر عطـف عـلى «الضامـر» بالجـر فقـال: والرحـلِ ذي الأنسـاعِ والحلـسِ، وذهـب ثعلـب إلى أن «ذا» في البيـت بمعنـى «صاحـب»، وأن «الضامـر مجـرور بالإضافـة[2]، وقـال ابـن جنـي: «أخبرنـا أبـو بكـر محمـد بـن الحسـن عـن أحمـد بـن يحيـى قـال: سـأل رجـل سـيبويه عـن قـول الشـاعر: يـا صـاح يـاذا الضامـر العنس ... ، فرفـع سـيبويه «الضامـر»، فقـال لـه الرجـل : إن فيهـا: والرحـلِ ذي الأقتـاد والحلـس...، فقـال سـيبويه: مـن هـذا هربـت، وصعـد في الدرجـة»[3]، وقـد خـرَّج بعـض النحويـين رأي سـيبويه وذكـروا أن كلامـه محمـول عـلى المعنـى وأنـه بمنزلـة قـول الشـاعر: علفتهـا تبنـاً ومـاء بـارداً، فيكـون التقديـر: يـا ذا الضامـر العنـس، والمتغـير الرحـلُ لأن الضمـور يـدل عـلى تغـير[4].

٤- إعراب العلم المختوم بـ«ويه»:

يـرى سـيبويه أن المركـب المزجـي المختـوم بـ»ويـه» يجـب بنـاؤه عـلى الكسـر وأنـه ينـون بكسرتـين إذا نُكِّـر، تقـول: مـررت بسـيبويهِ وسـيبويهٍ آخـر، وكذلـك في كل علـم مختـوم بـــ»ويـه» كخالويـه، ونفطويـه، وراهويـه، وعمرويـه[5]، وقـد خطـأ أبـو العبـاس ثعلـب سـيبويه في هـذا ولحنـه، ورأى أنهـا مثـل سـائر الأعـلام الأعجميـة تعـرب وتمنـع مـن الـصرف، قـال: «كان سـيبويه يخطـئ في اسـمه، يقـول: سـيبويهِ وسـيبويهٍ آخـر، والكسـائي يقـول سـيبويهُ وسـيبويهٌ آخـر، لأنـه أعجمـي فـلا يُجـرَى»[6]، ومـا أوجبـه

(١) الكتاب ٢/ ١٩٠.
(٢) مجالس ثعلب ٢/ ٤٤٥.
(٣) الخصائص ٣/ ٣٠٢-٣٠٣.
(٤) ينظر: الخصائص ٣/ ٣٠٢-٣٠٣، وشرح المفصل ١/ ٣٤١.
(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٠٢.
(٦) ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٥٢.

ثعلب من إعراب «سيبويه» ونحوه من الأعلام المختومة بـ«ويه» أجازه الجرمي من البصريين[1]، وعزاه ابن مالك في شرح التسهيل إلى بعض العرب[2]، فإن كان ما ذكره ابن مالك دقيقاً فالقول بإعراب العلم المختوم بـ«ويه» قويّاً، لكني لم أجد بعد بحث أحداً عزا ذلك إلى العرب غير ابن مالك فلعله وهم منه، أما سيبويه وغيره ممن أوجب بناء تلك الأعلام المختومة بـ«ويه» فمستندهم في ذلك القياس، وقياس سيبويه أنها أعلام جمعت أمرين التركيب والعجمة، وإذا كانت العجمة وحدها تمنع الاسم من الصرف، والتركيب وحده كذلك، فالمختوم بـ«ويه» جمع الأمرين التركيب والعجمة فانحط عنهما درجة فبني[3]، وأيضاً اختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما شيئاً واحداً، جعله يعامل معاملة الصوت كغاق، فبني[4]، ختاماً إن كان ما ذكره ثعلب مستنده السماع فهو مقبول، وإن كان مستنده فيما ذكر القياس لم يقبل.

٥- عامل الرفع في نحو: أتقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟:

إذا كان القول بمعنى الظن فإنه باستيفاء شروط معينة ينصب مفعولين مثله، نحو: أتقول زيداً منطلقاً؟ وذكر سيبويه وغيره أنه يجوز أيضاً ومع استيفاء الشروط رفع الاسمين، فتقول: أتقول: زيدٌ منطلقٌ، قال سيبويه: «وذلك قولك: متى تقول زيداً منطلقاً؟ وأتقول عمراً ذاهباً؟... وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية»[5]، وقد غَلَّط المازني والمبرد سيبويه في عبارته: «وإن شئت رفعت بما نصبت»، لأن الرفع بالحكاية، والنصب بإعمال الفعل[6]، وكون الرفع بعد «أتقول» ونحوه بالابتداء لا بالفعل هو مذهب سيبويه الذي لا يشك فيه إلا

(١) ينظر: الارتشاف ٢/ ٩٦٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ١١٦.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٧٣.
(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٠١.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٣١٦.
(٥) الكتاب ١/ ١٢٣-١٢٤.
(٦) ينظر: الانتصار ٧٢، وشرح السيرافي ١/ ٤٦٠، والنكت ١/ ٣٥٦.

متحامل، بدليل قوله في عبارته السابقة: «فجعلته حكاية»، وهو بهذا لا يختلف عن بقية النحويين، أما عبارته فيمكن أن توجه وتخرج بتخريج تستقيم معه، ومن التخريجات التي قيلت في تصحيح العبارة:

أ- أن تكون الباء في قوله: «بما نصبت» بمعنى «مع»، والتقدير: وإن شئت رفعت مع ما نصبت[1].

ب- أن تكون الباء ظرفية، والمعنى: وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت[2].

ت- أن تُجعَلَ الباءُ زائدة، فيكون المعنى: وإن شئت رفعت ما نصبت[3].

ث- أن يكون مراد سيبويه: وإن شئت رفعت وفي الكلام الحرف الذي نصبت به[4].

٦- مصادر ما كان على «فَاعَل»:

قال سيبويه: «وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً: مفاعلة، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاءُ عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف، وذلك قولك: جالسته مجالسة، وقاعدته مقاعدة، وشاربته مشاربة»[5]، وقد حكم المبرد[6] والسيرافي على تعليل سيبويه بالخطأ بسبب عبارته، قال السيرافي بعد أن أورد نص سيبويه: «كلام سيبويه في هذا مختلّ، وقد أنكر، وذلك أنه جعل الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، وذلك غلط، لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في مفاعلة، ألا

(١) ينظر: الانتصار ٧٣.
(٢) ينظر: شرح السيرافي ١/ ٢٣٣، النكت ١/ ٣٥٦ - ٣٥٧.
(٣) ينظر: شرح السيرافي ١/ ٢٣٣، النكت ١/ ٣٥٦ - ٣٥٧.
(٤) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٨٢.
(٥) الكتاب ٤/ ٨٠.
(٦) ينظر: الانتصار ٢٤٩.

ترى أنك تقول: قاتلت، وبعد القاف ألف زائدة، وتقول: مقاتلة في المصدر، وبعد القاف ألف زائدة، فالألف موجودة في المصدر والفعل، فكيف تكون الميم عوضاً من الألف، والألف لم تذهب»[1].

وأقول يجب أن ينزه سيبويه عن الوقوع في مثل هذا الخطأ الظاهر، فهل يخفى على مثل سيبويه ما ذكره المبرد والسيرافي، وعليه فلابد من أن يكون لسيبويه مراد آخر بعبارته، ولعل أحسن ما يوجه به كلامه ما ذكره بعض النحويين من أن سيبويه يقصد بقوله: «الألف التي بعد أول حرف منه»، وقوله: «الألف التي قبل آخر حرف»، المصدر لا الفعل، وذلك أن المصدر من «فاعَل» يأتي على نوعين:

أحدهما: «الفِعَال»، نحو: قاتل قتالا، والأصل قِيتالا، فالياء في «فيعال» مكان ألف «فاعل»، وربما أنها منقلبة عنها لانكسار ما قبلها في المصدر، وقد حذفت للتخفيف، وجعلوا الميم في المصدر الآخر عوضاً عنها.

والثاني: «المفاعلة»، وفي «المفاعلة» التي تحذف الألف التي قبل آخر حرف في المصدر «فِعال»، وجعلوا الهاء عوضاً عنها[2].

(١) شرح السيرافي ٤/ ٤٥٦.

(٢) ينظر: الانتصار ٢٤٩-٢٥٠، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٧٩٨.

المبحث السادس: تصويب أساليب بدلالة استعمال سيبويه لها:

١- تعدي الفعل «استغاث» ولزومه:

الاستغاثة هي طلب الغوث، وهو التخليص من الشدة والنقمة، والعون على الفكاك من الشدائد، ولم يتعد في القرآن الكريم إلا بنفسه، قال تعالى: ﴿إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم﴾[١]، وقال تعالى: ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾[٢]، وقال عز وجل:﴿وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ﴾[٣]، ومنع ابن مالك تعدية هذا الفعل بالباء وخطأ النحويين في تعديتهم إياه بالحرف، قال: «المعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه... فالداعي مستغيث، والمدعو مستغاث، والنحويون يقولون: استغاث به، فهو مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك»[٤]، قال أبو حيان: «وكأنه لما رآه في القرآن تعدى بنفسه قال المستغاث ولم يعده بالباء»[٥]، وذهب أبو حيان وبعض النحويين إلى أن هذا الفعل كما يتعدى بنفسه كذلك يتعدى بالباء، تقول: استغاثه، واستغاث به، واستشهدوا على ذلك بوروده عن العرب[٦]، وباستعمال سيبويه له، قال أبو حيان: «واستغاث يتعدى بنفسه كما هو في الآية ويتعدى بحرف جر كما جاء في لفظ سيبويه في باب الاستغاثة»[٧]، وقال الزبيدي: «وكذا استعمله سيبويه، فلا عبرة بتخطئة ابن مالك للنحاة في قولهم: المستغاث له وبه»[٨]، ونص سيبويه المستدل به هو قوله معلقاً على قول الشاعر:

يا لبكر أنشروا لي كليبا ... ويا لبكر أين أين الفرار

(١) من الآية ٩ من سورة الأنفال.
(٢) من الآية ١٥ من سورة القصص.
(٣) من الآية ١٧ من سورة الأحقاف.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤٠٩.
(٥) البحر المحيط ٥/ ٢٧٩.
(٦) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٢٧٩، وتاج العروس ٥/ ٣١٤ (غوث).
(٧) البحر المحيط ٥/ ٢٧٩، وينظر: الدر المصون ٥/ ٥٦٦.
(٨) تاج العروس ٥/ ٣١٤ (غوث).

قال: «فاستغاث بهم لينشروا له كلیباً، وهذا منه وعيد وتهدد، وأما قوله يا لبكر أين أين الفرار فإنما استغاث بهم لهم، أي لم تفرون؟ استطالة عليهم ووعيداً»[1]، وعلى كل حال لو كان نص سيبويه هو الدليل الوحيد على جواز تعدية هذا الفعل بالباء لما قُبِلَ، لأن سيبويه وغيره من حملة اللغة ورواتها يحتج بنقلهم لا بكلامهم، لكنه روي عن العرب، وبه يبطل قول ابن مالك، ومما سمع عن العرب قول زهير:

حتى استغاث بماء لا رشاء له ... من الأباطح في حاجاته البُرَكُ

مكلل بأصول النبت تنسجه ... ريحٌ خَرِيقٌ لضاحي مائه حُبُكُ

كما استغاث بشيء فزُّ غَيْطَلَةٍ ... خاف العيون ولم ينظر به الحَشَكُ[2]

(١) الكتاب ٢/ ٢١٥.

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى ٤٣، وينظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١٢.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث أوجز أبرز ما جاء فيه:

١- التهمة التي رمى بها الكوفيون سيبويه، وهي أنه كان يلحن في كلامه تهمة باطلة، والذي ثبت من خلال الروايات أن في لسان سيبويه حبسة، وهي عيب خَلْقي لا علاقة لها باللحن والخطأ في الكلام.

٢- لم يجد الباحث بعد بحث وتحرٍّ أحداً رمى سيبويه بكثرة اللحن والخطأ في الأسلوب في كتابه، وما وجده هي نتف يسيرة أُخِذت عليه جمعها في هذا البحث، وما ندرتها وبراءة سيبويه من أكثرها إلا دليل ظاهر على فصاحته وحسن بيانه، وتماسك آرائه.

٣- العلماء في موقفهم من مخالفة سيبويه طرفان ووسط، منهم من أنكر على من يخالف شيخ النحويين سيبويه حتى ولو كان يعلم أن الدليل مع غيره، وهذا سماه الباحث تقديساً مذموماً، ومنهم من كان لديه جرأة ليس في مخالفة سيبويه وإنما في التقليل من شأنه، وعدم التأدب معه، وهذا سماه الباحث تطرفاً قبيحاً ممقوتاً، ومنهم - وهم الأغلب - من خالف سيبويه في بعض المسائل لكن بلباقة ظاهرة، معترفاً خلالها بعظمة سيبويه منوهاً بفضله وسبقه.

٤- نسب بعض العلماء إلى سيبويه إدخال «أل» على لفظي «كل» و«بعض» وبالرجوع إلى كتاب سيبويه لم أجد إلا نصوصاً محتملة خرجتها على أحد وجهين محتملين مما يجعل نسبة هذا الاستعمال إلى سيبويه أمراً مرجوحاً.

٥- لنص سيبويه في كتابه على جواز الرفع والنصب بعد «إذا» الفجائية شكك الباحث في ثبوت المسألة الزنبورية المشهورة.

٦- نص سيبويه في كتابه على أن «سوى» لا تستعمل إلا ظرفاً، ولا يدخل عليها حرف الجر إلا في الشعر، ولكنَّه في كلامه خالف هذا فاستعمل «سوى» استعمال «غير» وأدخل عليها حرف الجر، وهذا الأمر عدَّه بعض العلماء

من قبيل المسامحة والتجوز في العبارة لا من قبيل اللحن، ورأى الباحث أن هذا التخريج فيه تسويغ لكثير من الاستعمالات اللغوية المخالفة لكلام العرب، وأن الأصوب عدُّه من قبيل الخطأ، لأن سيبويه وغيره من حملة اللغة ورواتها يحتج بنقلهم لا بكلامهم.

٧- نص سيبويه في موضعين من كتابه على أن معنى «كم» الخبرية كمعنى «رُبَّ»، ففهم بعض النحويين أن «رُبَّ» عنده مفيدة للتكثير كما أن «كم» تفيد التكثير، ورأى الباحث أن هذا الفهم خطأ، وأن كلام سيبويه يمكن أن يفسر بتفسير آخر، لأننا لو سلمنا بهذا الفهم الذي فهموه لخطأنا سيبويه ولحَّناه واتهمناه بمخالفة القاعدة التي وضعها، فسيبويه استعمل «رب» في سياقات كثيرة مفيدة للتقليل، وما دام أن الأمر محتملاً فالأولى تخريج كلام سيبويه لا تلحينه وتخطئته.

٨- نص سيبويه على أن «غير» اسم ملازم للإضافة في المعنى، وأنه يجوز قطعه عنها لفظاً إن فُهِم المعنى وتقدمت عليه كلمة «ليس»، ونص بعض النحويين على أنه لو حل مكان «ليس» غيرُها من أدوات النفي لم يجز الحذف، ولحَّنوا قولهم: لا غير، وهذا الأسلوب الذي لحَّنوه استعمله سيبويه في كتابه، وقد بين الباحث أن استعمال أسلوب «لا غير» سائغ ولا لحن فيه وعليه شواهد شعرية وهي وإن كانت قليلة إلا أنها تضعف قول من رمى هذا الأسلوب باللحن.

٩- مما قعده سيبويه في كتابه أن الاستفهام المنفي يجاب بـ«بلى» ولكنَّه في كلامه خالف تقعيده هذا فأجاب عن الاستفهام المنفي في بعض المواضع بـ«نعم»، لذا خطأه بعض النحويين وزعم أنه لحن، ونقل الباحث عن عدد من النحويين عدم تخطئة سيبويه في هذا، وأن غاية الأمر أنه في استعماله خالف الأكثر ولم يخالف الصواب، لأن الاستفهام الواقع قبل النفي قد يكون حقيقيّاً، وقد يكون مراداً به التقرير، فإن كان الأول أجيب بـ«بلى»، وإن كان الثاني فالأكثر أن يجاب بـ«بلى»، رعياً للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعياً لمعناه، وعلى ذلك يحمل استعمال سيبويه.

١٠- تذكر بعض الروايات أن سيبويه خطأ بشار بن برد في جمعه «نون» وهو الحوت على «نينان»، ووجدت في كتاب سيبويه ما يخالف هذا، حيث نص في كتابه على أن نوناً تجمع على نينان، قال: «ونينان جماعة النون»، ولهذا المثبت في كتاب سيبويه بالإضافة إلى مرويات أخرى تذكر أن الناقد لبشار هو الأخفش لا سيبويه رجح الباحث عدم ثبوت القصة.

١١- رجح الباحث أن تكرار «بين» إذا دخلت على ظاهرين فصيح جائز، لكن الأفصح منه عدم التكرار، وسيبويه في مواضع كثيرة جدّاً من كتابه جرى في استعماله على الفصيح وترك الأفصح.

١٢- رجح الباحث أن جمع «أم» في غير العاقل على «أمهات» جائز فصيح، لكنه خلاف الأفصح، وعلى غير الأفصح جرى استعمال سيبويه في كتابه، حيث جمع أم على أمهات وهي لغير العاقل في عدد من المواضع.

١٣- في تفريق سيبويه بين المعرب والمبني استعمل أسلوباً وتعبيراً وصفه أبو عثمان المازني والمبرد بالضعف واالرداءة وخطآه فيه، وذكر الباحث عدة تأويلات تستقيم معها عبارة سيبويه ويزول عنها الإشكال، ورأى الباحث أن الأخذ بأحد تلك التأويلات أولى من رمي إمام النحاة بالخطأ والضعف في الصياغة.

١٤- اتهم أبو العباس ثعلب سيبويه باللحن ودلل على تلك التهمة بموضع من كتاب سيبويه أعاد فيه ضمير المؤنث على مذكر، وردت تلك التهمة بأن سيبويه ذهب في التّذكير إلى اللفظ، وفي التّأنيث إلى المعنى، والحمل على المعنى فصيح جيد فلا يجوز تلحين سيبويه بسببه، واتهم ثعلب كذلك سيبويه بأنه لحن في قول الشاعر:

يا صاحِ يا ذا الضامرُ العنسِ والرحلِ ذي الأنساعِ والحلسِ

برفع الضامر، ورأى أن الصواب الجر، وردت تلك التهمة كذلك بأن كلام سيبويه محمول على المعنى.

١٥- هناك أساليب صوبها بعض العلماء بدلالة استعمال سيبويه لها، من ذلك جواز تعدية الفعل استغاث بحرف الجر، بخلاف من زعم عدم جواز ذلك، ومما استدلوا به استعمال سيبويه في كتابه.

هذه جملة من أبرز ما ذُكر في البحث، وهناك أشياء أخرى تراها منثورة فيه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

١. أخبار النحويين البصريين. **أبو سعيد السيرافي**: تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب. **أبو حيان الأندلسي**: تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)١٤١٨هـ.

٣. الأشباه والنظائر في النحو. **جلال الدين السيوطي**: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٣هـ.

٤. الأصول في النحو. **أبوبكر محمد بن سهل بن السراج**:تحقيق د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٥. الأغاني. **أبو الفرج الأصفهاني**، دار الفكر، بيروت، ط١.

٦. أمالي ابن الحاجب. **عثمان بن عمر**، تحقيق د. فخر قدارة، دار عمار، دار الجيل.

٧. أمالي ابن الشجري. **هبة الله بن علي الشجري**:تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (١).

٨. أمالي السهيلي.**أبو القاسم الأندلسي**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ، القاهرة.

٩. إنباه الرواة على أنباه الرواة. **أبوالحسن القفطي**:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، ط (١).

١٠. الانتصار. **ابن ولاد**: تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط (١) ١٤١٦هـ.

١١. الإنصاف في مسائل الخلاف. **أبوالبركات الأنباري**: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.

١٢. البحر المحيط. **أبوحيان الأندلسي**: تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، ط (١) ١٤٢٠هـ.

١٣. بدائع البدائه. **أبو الحسن جمال الدين علي بن ظافر بن حسين الأزدي الخزرجي**، طبعة مصر ١٨٦١م، مرفوع على المكتبة الشاملة.

١٤. البسيط في شرح جمل الزجاجي: **ابن أبي الربيع**، تحقيق د. عياد الثبيتي ،دار الغرب الإسلامي (بيروت) ، ط (١) ١٤٠٧هـ.

١٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. **جلال الدين السيوطي**:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية)١٤١٩هـ.

١٦. بقية الخاطريات. **ابن جني**: تحقيق د. محمد أحمد الدالي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.

١٧. البلغة في تراجم أئمة النحواللغة. **الفيروز آبادي**: تحقيق د. محمد المصري، منشورات مركزالمخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

١٨. تاج العروس من جواهر القاموس.**محب الدين محمد مرتضى الزبيدي**:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،دولة الكويت.

١٩. تاريخ الإسلام. **الحافظ محمد بن أحمد الذهبي**: دار الكتاب العربي، ط (١) ١٤١١هـ.

٢٠. تاريخ بغداد، **الخطيب البغدادي** (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢١. تاريخ دمشق. **اللإمام ابن عساكر**، تحقيق عمرو العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٢٢. تاريخ العلماء النحويين. **المفضل بن محمد التنوخي المعري** ت (٤٤٢هـ): تحقيق د. عبدالفتاح محمد الحلو، منشورات جامعة الإمام ، ١٤٠١هـ.

٢٣. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان. **أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي** النحوي اللغوي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. **أبوحيان الأندلسي**: تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض.

٢٥. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: **صلاح الدين الصفدي**، تحقيق السيد الشرقاوي، مراجعة رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٦. التعليقة على كتاب سيبويه. **أبو علي الفارسي**: تحقيق د. عوض القوزي، وطبع في مطبعة الأمانة، القاهرة.

٢٧. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. **الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني**، مجموعة محققين.

٢٨. التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء. **أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري**، عني بتَحقيقِه: الدكتور عزة حسن، الناشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٩٩٦ م

٢٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: **ناظر الجيش**، مجموعة محققين، دار السلام، القاهرة، ط (١) ١٤٢٨هـ.

٣٠. تهذيب اللغة. **أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري**:تحقيق عبدالسلام هارون، الدار المصرية، مطابع سجل العرب.

٣١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: **يوسف بن عبد الرحمن المزي**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى.

٣٢. التصريح بمضمون التوضيح: **خالد الأزهري**، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٣. جامع بيان العلم وفضله. **أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي**، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٤. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. **الخطيب البغدادي**، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

٣٥. جمهرة اللغة. **أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد**: تحقيق د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط (١) ١٩٨٧م.

٣٦. الجنى الداني في حروف المعاني.**الحسن المرادي**:تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط (١).

٣٧. حاشية الصبان على شرح الألفية. **محمد بن علي الصبان**: علق عليه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٨. الحواشي على درة الغواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها») **ابن بِرِّي وابن ظفر**، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت - لبنان.

٣٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. **عبدالقادر البغدادي**:تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٤).

٤٠. الخصائص. **أبوالفتح عثمان بن جني**:تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية .

٤١. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. **ابن حجر العسقلاني**، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤٢. درة الغواص في أوهام الخواص. **القاسم بن علي الحريري**:تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر.

٤٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. **السمين الحلبي**:تحقيق علي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط (١).

٤٤. الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي. **جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن المعروف بـ ابن المبرد**، تحقيق رضوان مختار بن غربية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية.

٤٥. ديوان بشار بن برد . **أبو معاذ**، بشار بن برد بن يرجوخ العُقيلي، جمعه مجموعة محققين وباحثين.

٤٦. ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب. **أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي**، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة.

٤٧. ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: **حمدو طماس**، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان.

٤٨. ديوان الفرزدق. **همّام بن غالب بن صعصعة**، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٤٩. رسائل في اللغة،: **أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي**، تحقيق: د. وليد محمد السراقبي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٠. رسالة الغفران. **أبو العلاء المعري**، تحقيق د. عائشة عبدالرحمن، دار المعارف، ط ٩.

٥١. رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي والفراء في المسألة الزنبورية، **الأعلم الشنتمري**، تحقيق حياة قارة، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٠٥م.

٥٢. السفر الأول من شرح كتاب سيبويه . **قاسم بن علي الصفار**، دراسة وتحقيق د . معيض بن مساعد العوفي ، دار المآثر (المدينة النبوية) ١٤١٩هـ .

٥٣. سفرالسعادة وسفير الإفادة. **علم الدين السخاوي**: تحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار صادر (بيروت)، ط (٢) ١٤١٥هـ .

٥٤. سير أعلام النبلاء. الإمام الذهبي: **أشرف على** تحقيق الكتاب شعيب الأرنووط، مؤسسة الرسالة (بيروت) ط،٤.

٥٥. شرح أبيات سيبويه. **يوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي**: تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل (بيروت)، ط (١) ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥٦. شرح الأشموني لألفية ابن مالك. **علي بن محمد الأشموني**: تحقيق د. عبدالحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث.

٥٧. شرح التسهيل. **محمد بن عبدالله بن مالك**: تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر، ط (١).

٥٨. شرح التصريف . **عمر بن ثابت الثمانيني**، تحقيق د . إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد (الرياض)، ط (١) ١٤١٩هـ .

٥٩. شرح جمل الزجاجي . **ابن خروف الإشبيلي**، تحقيق د . سلوى محمد عرب ، منشورات جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ.

٦٠. شرح جمل الزجاجي. **ابن عصفور الإشبيلي**: تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤١٩هـ..

٦١. شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»، **أحمد بن محمد الخفاجي المصري**، تحقيق عبدالحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت - لبنان.

٦٢. شرح الدماميني على مغني اللبيب، **بدر الدين الدماميني**، تحقيق الشيخ أحمد عزّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٨هـ

٦٣. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. **رضي الدين محمدبن الحسن الاستراباذي**: تحقيق د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير المصري، منشورات جامعة الإمام، ط (١).

٦٤. شرح شذور الذهب . **ابن هشام الأنصاري**، قدم له ووضع هوامشه د . اميل يعقوب ، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط (١) ١٤١٧هـ .

٦٥. شرح عيون كتاب سيبويه . **أبونصر هارون بن موسى المجريطي القرطبي**، تحقيق د . عبدربه عبداللطيف ، ط (١) ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٦٦. شرح كتاب سيبويه. **أبو سعيد السيرافي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٦٧. شرح المفصل. **ابن يعيش**: عالم الكتب، بيروت.

٦٨. شرح المقرب المسمى التعليقة. **بهاء الدين ابن النحاس**، تحقيق د. خيري عبدالراضي، دار الزمان، المدينة المنورة.

٦٩. الصحاح. **أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري**: دار إحياء التراث العربي (لبنان)، ط (١) ١٤١٩هـ..

٧٠. طبقات فحول الشعراء . **محمد بن سلام الجمحي**، تحقيق د . محمود محمد شاكر ، دار المدني بجدة .

٧١. طبقات النحويين واللغويين. **أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي**:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط (٢).

٧٢. العباب الزاخر واللباب الفاخر . تحقيق د. فير محمد حسن المخدومي، وأعاد تحقيقه د. تركي بن سهو العتيبي، الناشر: مركز البحوث والتواصل المعرفي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٧٣. غنية الطالب ومنية الراغب. **أحمد فارس بن يوسف بن منصور الشدياق** ، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس.

٧٤. الفصول المفيدة في الواو المزيدة .**صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي**، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان.

٧٥. القاموس المحيط . **الفيروز آبادي**، مؤسسة الرسالة (بيروت) ، ط (٢) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٧٦. االكتاب. **عمروبن عثمان بن قنبر** «سيبويه»:تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٧٧. اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي. **أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري**، تحقيق محمد سعيد المولوي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٧٨. اللباب في علل البناء والإعراب. **أبوالبقاء العكبري**: تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت.

٧٩. لسان العرب. **ابن منظور**: دار صادر (بيروت).

٨٠. لسان الميزان . **ابن حجر العسقلاني**، مؤسسة الأعلمي (بيروت) ، ط (٢) ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

٨١. مجالس العلماء. **أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي**: تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط (٣) ١٤٢٠هـ .

٨٢. مجالس ثعلب. **أبوالعباس أحمد بن يحيى ثعلب**: تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط (٤) ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨٣. المخصص. **أبوالحسن علي بن إسماعيل بن سيده**:تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، (بيروت).

٨٤. المدخل إلى تقويم اللسان. **ابن هشام اللخمي**، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .

٨٥. مراتب النحويين. **أبوالطيب عبدالواحد بن علي اللغوي**: تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة.

٨٦. المسائل الحلبيات. **أبوعلي الفارسي**: تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم (دمشق)، دار المنارة (بيروت)، ط (١).

٨٧. المسائل المنثورة . **أبوعلي الفارسي**، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٨٨. المساعد على تسهيل الفوائد . **بهاء الدين ابن عقيل**، تحقيق د . محمد كامل بركات، دار الفكر بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٨٩. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. **أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري**، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي.

٩٠. مشكلات موطأ مالك بن أنس. **أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي**، تحقيق طه بن علي بو سريح التونسي، الناشر: دار ابن حزم - لبنان / بيروت.

٩١. مصابيح المغاني في حروف المعاني، **محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب**، االكتاب منسوخ من طبعة دار المنار، القاهرة، تحقيق: د. عائض بن نافع العمري.

٩٢. معجم الأدباء. **ياقوت الحموي**:تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ١٩٩٣م.

٩٣. معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، **محمد العدناني**، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة سنة ١٩٩٦م.

٩٤. معجم الشيوخ. **تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي**، تحقيق الدكتور بشار عواد - رائد يوسف العنبكي - مصطفى إسماعيل الأعظمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي.

٩٥. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. **أحمد مختار عمر وفريقه**، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩هـ.

٩٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. **ابن هشام**، تحقيق د.مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت.

٩٧. مفتاح السعادة ومصباح السيادة . **طاش كبرى زاده**، تحقيق كامل بكري وعبدالوهاب أبوالنور، دار الكتب الحديثة (القاهرة) .

٩٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. **أبو إسحاق الشاطبي**: تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، ط (١) ١٤٢٨هـ.

٩٩. المقتضب. **أبوالعباس المبرد**:تحقيق د.محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر ١٤١٥هـ.

١٠٠. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري . **أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي** المجلد الأول والثاني: تحقيق/ السيد أحمد صقر، الناشر: دار المعارف - الطبعة الرابعة، المجلد الثالث: تحقيق / د. عبد الله المحارب ، الناشر: مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

١٠١. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، **أبو عبيد الله المرزباني**، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١ ، ١٤١٥هـ.

١٠٢. الناسخ والمنسوخ . **أبوجعفر النَّحَّاس**، تحقيق د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح - الكويت.

١٠٣. نتائج الفكر في النحو. **أبوالقاسم السهيلي**: تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام (القاهرة).

١٠٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. **أبوالبركات الأنباري**:تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار (الأردن)، ط (٣) ١٤٠٥هـ.

١٠٥. النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب. **محمد بن أحمد المعروف ببطال**، دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، الناشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

١٠٦. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب .**شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر- بيروت - لبنان .

١٠٧.النكت في تفسير كتاب سيبويه . **الأعلم الشنتمري**، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ، ١٤٢٠هـ .

١٠٨. نور القبس المختصر من المقتبس. **يوسف بن أحمد اليغموري**، تاريخ النشر ١٣٨٤هـ.

١٠٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. **جلال الدين السيوطي**:تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.

١١٠. الوافي بالوفيات: **صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى،الناشر:دارإحياءالتراث،بيروت،١٤٢٠هـ-

١١١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. **أحمد بن خلكان**:تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر (بيروت).

١١٢. يتمة الدهر في محاسن أهل العصر. **أبو منصور الثعالبي**، تحقيق د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية - بيروت.